



واشنطن لـ لبنان: إعراف بإسرائيل أو انضمام إلى سوريا (ص: ٤)

الدوحة توسّع دائرة معركتها مع المنامة

«أوفشور» مصرفي قطري لمنافسة البحرين!

المؤتمر الاقتصادي العالمي الرابع للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منسوبة مهمة لاستدراج الاقتصاد الخارجي بخطط التنمية المطروحة التي تعرضها، خصوصاً في مجال صناعة الغاز الطبيعي والصناعات المرافقة، بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية على المشاركة في المشاريع القطرية، نظراً إلى ضخامة الرساميل اللازمة لتطوير صناعة الغاز.

لكنه من السابق لأوانه معرفة إمكانية الأوفشور المصرفي الوليد في تمويل صناعة الغاز القطرية، أو حتى الإسهام في التنمية الداخلية، طالما أن التويلات القطرية الضخمة اللازمة متاحة في أسواق المال العالمية، وقد سبيل للدوحة أن تدرج المراحل الأولى من تطوير صناعة الغاز من خلال تلك الأسواق.

وهذا يعزّز الرأي القائل بأن غاية قطر غير المعلنة هي التأثير السلبي على البحرين، أكثر منها التأثير الإيجابي على الاقتصاد القطري المتمحور حول صناعة وحيدة تملكها الحكومة وتتصرف بها.

أما «أوفشور» جزيرة السعديات في أبو ظبي، فيختلف نوعياً عن الأوفشور المصرفي التقليدي، لأنه يترخى تطوير مركز للتجارة المانية بالمواد، مع ما يستتبعه ذلك من إقامة سوق أو بورصة للمواد، وليس بالضرورة أن يضم مصارف منفصلة عن القطاع المصرفي المحلي. والملاحظة الملفتة للمحللين في هذه التطورات الخليجية، هي أن دول الخليج المستحاجة إلى التكامل والاقتصاد في سبب تقاربها الجغرافي وصغر حجم أسواقها، بالإضافة إلى انضمامها في مجلس التعاون الخليجي، تسير في اتجاه معاكس للتكامل المطلوب بالتناقص غير المجدي فيما بينها وتكرار المشاريع الفائضة عن حاجة السوق الخليجي في مجمله، مما يشكل هدراً ملحوظاً للطاقات التويلية المتاحة.

وقد أعطى القانون القطري بنك الأوفشور من نفع أي ضرائب على عملياتها، لكنه يحظر عليها ممارسة الأعمال التجارية العادية داخل البلاد. وشكك المحللون الماليون بنجاح هذه الخطوة القطرية في الظروف المالية الزاخرة في المنطقة، مشيرين إلى ضرورة استكمالها بخطوات انفتاحية أخرى قد تكون صعبة لكون القطاع الحكومي في قطر ما زال مهيمناً على الاقتصاد العام.

ويستعرب المحللون هذا النوع من تكرار العمليات والمشاريع في الدول الخليجية الصغيرة في أسواق محدودة ومتقاربة. وفي هذا السياق تبدو هذه العمليات كلها منافسة للبحرين التي كانت سباقة في جميع المجالات، ومنها مصاهر الألوينيوم التي بدأتها البحرين، ثم تلقتها دبي، والأن سلطنة عمان، وكذلك مصارف الأوفشور التي انطلقت من المنامة في السبعينات لتقوم بعدها في دبي والأن في الدوحة، كما إن أبو ظبي تقيم حالياً شركة مالية لاستدراج مستثمرين أجانب للاكتتاب في إيصالات ودائع عالمية بقيمة مليار دولار، بغية إقامة مركز أوفشور لتجارة المواد في جزيرة السعديات.

وقد تكرر ذلك بالنسبة إلى الفلج الجوي، حيث أقامت دبي شركة طيران «الإمارات»، وأقامت قطر شركة مماثلة، وما أوقع شركة «طيران الخليج» الموحدة، التي تتخذ من الدوحة مركزاً لها، في متاعب مالية.

ويستعيد المحللون أن يشكل الأوفشور المصرفي القطري المزمع منافسة مؤثرة على سوق البحرين في المدى القصير، لكنه من الممكن أن يشكل منافساً قوياً للمنافسة في المدى المتوسط والبعيد، خصوصاً إذا لقي دعماً خارجياً بسبب المواقف السياسية للدوحة من حيث التطلع مع إسرائيل.

وفي رأي هؤلاء المحللين أن حرص قطر على عقد

في غياب والده الأمير في الخارج للاستشفاء، أصبح ولي عهد قطر الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني مرسوماً بإقامة «أوفشور» مصرفي في قطر. وتقول مصادر خليجية أن هذه الخطوة لا مبرر لها سوى توسيع دائرة معركة الدوحة مع المنامة، نظراً للتراجع الذي حققه قطاع «الأوفشور» البحري في السنوات الماضية، على الرغم من نشاطه في الآونة الأخيرة، بسبب هبوط العائدات النفطية في منطقة الخليج.

والواقع، أن «أوفشور» البحرين لم يهبط كثيراً عن مستوياته السابقة، لكنه لم يتقدم بالوتيرة ذاتها، وهو يحاول الآن التعموض عن الاستثمارات الخارجية منه بزيادة العمل المصرفي الإسلامي.

ويسمح القانون المصرفي القطري الجديد للمصارف المحلية والأجنبية بفتح فروع «أوفشور» لها في الدوحة، على أن لا يقل رأسمال الفرع المحلي عن ٢٠ مليون ريال (٥.٩ مليون دولار)، ورأسمال البنك الأجنبي عن ١٠ ملايين ريال.

في شباك العنكبوت

البحري أراضى المرفأ



كيف ابتلع رفيق الحريري، رئيس الحكومة اللبنانية، أراضي مرفأ بيروت وقبضتها ٤٠٠ مليون دولار من دون مقابل، بعدما كان قد وافق على دفع مبلغ ٦٠ مليون دولار لملأها؟

الجواب عن ذلك، وعن بقية التجاوزات الخطيرة للقوانين وحقوق الدولة التي ارتكبتها شركة «سوليدير» الحزبية بتغطية من رئيس الحكومة، على الصفحة الثانية من هذا العدد، حيث يفصل المهندس والوزير السابق هنري إد، الطرق والأساليب الاحتاليلية التي استولت بواسطتها الشركة المذكورة على الأراضي البحرية بما قيمته السوقية الحالية ثلاثة مليارات دولار، لقاء ١٠ آلاف متر مربع للدولة.

المأزق اللبناني

ما حدث من تسخّن للوضع الأمني في الجنوب اللبناني أخيراً، بعد العملية الانتحارية في القدس المحتلة خلال الشهر الماضي والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان، بما في ذلك التصعيد المملكت ضد أهداف مدنية في صيدا والحيّة شمال الحزام الأمني، يضع لبنان في مأزق سياسي لم يواجه مثله منذ أوائل الثمانينات.

وهناك عاملان أساسيان يطلان من خلال هذا التصعيد الإسرائيلي الضاغط من شأنهما إجحال الوضع اللبناني برمته في مدار جديد غير محمود العواقب.

العامل الأول، هو تهديد خطة حكومة رفيق الحريري لإعادة الإعمار، خصوصاً مشاريع البنية التحتية، وهو تهديد لا يواجهه ما تم من مشاريع فقط بل بسقوط مفهوم الحكومة ذاته من حيث إمكانية السير المجدي في طريق التنمية بدون إتمام عملية السلام. والعامل الثاني، هو إمكانية عودة إسرائيل إلى الدخول طرفاً في الوضع اللبناني الداخلي بعدما خرجت منه في الثمانينات، لتصبح سوريا الطرف الأساسي في المعادلة اللبنانية.

وإذا كان من الصعب أن يتسبب التصعيد الإسرائيلي إلى تجدد الحرب الأهلية في لبنان، حتى ولو نجحت إسرائيل في إسقاط بعض الجبهات اللبنانية في الداخل، فإن الزلزال الذي يمكن أن يرافق ذلك لا يقل أهمية لوضوح اندخالي من تصيد الحرب الأهلية. ذلك أن الخيارات التي تتوخى إسرائيل محاصرة الدولة اللبنانية بها، خصوصاً محاولة دفعها إلى التسوية بالانفكاك عن المسار السوري، أي إحياء فكرة لبنان أولاً، تلقى بعض التجاوب في أوساط لبنانية عديدة.

وفي المقابل، فإن ما تقول به المعارضة اللبنانية في باريس، (ميشال عون، أمين الجميل، دوري شمعون)، يضيف تعقيداً آخر إلى الحالة الراهنة، لأن دعوة هؤلاء المعارضين إلى إغلاق ملف الجنوب بالتسوية المنفردة مع إسرائيل، أو فتح الجبهات العربية الأخرى ضدها، ومنها جبهة الجولان، تشكل في الوضع الراهن نوعاً من الشروط التعجيرية التي لا تسهل الخروج من المأزق، إذا كانت هذه هي البنية المقصودة.

وإذا كان الرأي اللبناني العام مجمعاً على ضرورة الخروج من هذا المأزق مع الحفاظ على النواصير الداخلية والوحدة الوطنية، فإن اللبنانيين في قرارة أنفسهم يشعرون بأن ذلك لا يتم بالسريع في أي خطوة من شأنها أن تضعف سوريا، أو تضعف موقفها من التسوية عموماً.

لكن ذلك قد لا يكون مقيساً لأف في حال إقدام سوريا على تغييرات ملفوسة في سياستها اللبنانية على نحو يسهل بدوره المصالحة اللبنانية الوطنية، انطلاقاً من تشكيل حكومة تمثل جميع التيارات والفوى السياسية في البلاد، وتعيد الاعتبار للمعلومات الدستورية الأساسية للنظام اللبناني، فالحكومة الحالية، وكذلك الحكومات الحزبية السابقة، بالإضافة إلى تعديد ولاية رئيس الجمهورية، تبدو وكأنها مفرقة على اللبنانيين فريضة، وهذا بعد ذاته قد لا يشكل نقطة ضعف مباشرة في الوضع السوري.

لكنه قطعاً يشكل عاملاً مساعداً لأي نهج خارجي يستهدف إضعافه، كما هو الحال الآن في المأزق الراهن.

«الميزان»

اسعار الموزعين

Austria: AS26, Bahrain: Fila250, Belgium: BF50, Canada: CS2.50, Cyprus: CE1, Egypt: EE1, France: FF8, Germany: DM2.5, Greece: DR400, Italy: L300, Jordan: Fila200, Lebanon: LL1000, Libya: Dm20.75, Morocco: Dm7, Oman: Pm2.30, Spain: Ps3.50, Switzerland: SF3, Syria: LS 15, Tunisia: M600, U.A.E: Dh10, UK: £1, USA: \$2.

حل بريطاني لأزمة الشرق الأوسط ترضى عنه أوروبا

إدخال الفلسطينيين وإسرائيل في «الكومونولث»

المهمة كعضو كامل العضوية. ومع أن الدوائر الرسمية في إسرائيل وصفت هذا الاقتراح بأنه «مجرد فكرة عاتمة»، فإن السفير الإسرائيلي في حبيته للجريدة اليهودية في لندن قال إن تحقيق هذه الخطوة يبرز ويؤكد التقدم في عملية السلام، وقبل دولة إسرائيل في العالم منذ «اتفاقيات أوسلو» مع الفلسطينيين. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية في شهر شباط/فبراير الماضي قد فاضت منظمة «الكومونولث» برغبتها في الانضمام إليها، لكن هذه الرغبة الفلسطينية قوبلت بالتحفظ لأن عضوية المنظمة مقصورة على الدول الكاملة السيادة والاستقلال، وهو شرط لا يتمتع به الفلسطينيون حتى الآن.

تقول مصادر علمية في لندن أن إسرائيل أبدت تقبلاً لاقتراح أوحى به زعيم كرك، وزير الخارجية البريطاني، بالانضمام إلى عضوية «الكومونولث»، وأن ذلك قد يتم في السنة المقبلة بمناسبة الذكرى الخمسين لقيام الدولة اليهودية في فلسطين.

وقد طرح الموضوع رسمياً في اجتماع خاص بين موسى رافيف، السفير الإسرائيلي لدى لندن وبين إيميكائيل نايبوك، الأمين العام لمنظمة «الكومونولث». وقد أبدى السفير الإسرائيلي تصريحاً لجريدة مجريش كريكيل، الناطقة بلسان الجالية اليهودية في بريطانيا، قال فيه «ومن المناسب أن تنضم إسرائيل بمناسبة عيدها الخمسين إلى هذه المنظمة

غير أن مصادر أوروبية في بروكسل أبدت ارتياحاً لهذا التحول، وأشارت إلى أنه من الممكن تجاوز عقبة «السيادة» والاستقلال، بالنسبة إلى الفلسطينيين بإعلان دولة فلسطينية مستقلة تعترف بها أوروبا والكومونولث البريطاني قبل انتهاء المفاوضات التفصيلية حول حدود تلك الدولة. ومن المنتظر أن يطرح الموضوع للبحث في الاجتماع المقبل لرؤساء حكومات الكومونولث، المقرر عقده في العاصمة الاسكتلندية أدنبره في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وهناك تكهانات في الأوساط البريطانية حول إمكانية دعوة ممثلين إسرائيليين وفلسطينيين لحضور المؤتمر المذكور بصفة مراقبين.

أخذت أرض المرفأ بقيمة ٤٠٠ مليون دولار من دون مقابل

«سوليدير» تخالف القانون بنزع الصفة اللبنانية عن وسط بيروت!

فإذا أضفنا إليها الـ ١٢٠ مليون دولار، يصبح المجموع ٤٨٠ مليون دولار مقابل ٢ مليارات دولار لسوليدير، وهذا كله حصل بالتراضي بدون مناقصة وبدون فتح عروض. وبين من ومن؟ بين الدولة ورئيس وزراء هذه الدولة، هل يمكن أن يحصل ذلك في بلاد العالم، أنها فضيحة عالمية وليست محلية.

● أكثرية الشعب لا تعلم شيئاً...
● هناك أكثر من ذلك.
● أكثر من ذلك، ماذا أيضاً؟
- أراضي المرفأ، فالدولة تملك أراضي حرة، والريف ملك الدولة، والمصانع التي كانت الأسواق الشعبية مقامة عليها ملك الدولة أيضاً. خلافاً مع الرئيس الحريري نتج عن فضيحة المرفأ.

● ما هي هذه الفضيحة؟
- أراضي المرفأ ليست ضمن الشركة العقارية بل خارجها، وحين اقترحت ضمها إلى الشركة العقارية أي سوليدير، أصبح من حق الدولة أن تملك أسهماً في الشركة العقارية توازي قيمة ممتلكاتها من هذه الأراضي، أو تدفع الشركة للدولة تعويضاً مالياً لتسليم الأراضي، أو تقترح الشركة على الدولة الاحتفاظ بأراضيها، ويعد أن تطور الشركة هذه المنشآت، تدفع الدولة ما يترتب عليها لقاء ذلك.

فاتي الحريري وقال لي: بكم تقدر هذه الأراضي التي تملكها الدولة؟ فقلت له: أنها تقدر حسب امكانيات البناء، فقمنا باجراء حساب، بعدما قلت للحريري بأن هذه الأراضي ثمنها ٤٠٠ مليون دولار، فقال جدي لي طريقة لا ادفع بها هذا المبلغ. وكان الوزير المسؤول يومها الوزير عمر «سقاي» وقد احتج بقولها على ضم الحوض الأول لمشروع الشركة، وقال بأن كلفة هذا المرفأ قدرت بـ ٦٠ مليون دولار فقط، فقال الحريري لي: لتتعلق على أساس الـ ٦٠ مليون دولار، وعليك أن تجد ممتلكات، ضمن هذا المبلغ، فقلت له: انا لا أستطيع، انني مهندس الدولة وليست مهندساً عندك، لقد كلفني الدولة بأن اقوم بهذه الدراسة، وسأحافظ على حق الدولة، فلما ان تدفع الـ ٤٠٠ مليون دولار، او تعطي الدولة بقيتها اسهماً، فرفض ذلك، وكان خلافاً مع علي هذا.

● ماذا حصل بعد ذلك؟
- لقد ضموا أراضي المرفأ بـ «بلاش» وبدون الـ ٦٠ مليون دولار أيضاً.
● كيف؟
- بمرسوم وقرار من مجلس الوزراء، ولكن سأشرح كيف تم ذلك، لقد اضافوا على الدراسة التي كنت قد قمت بها نصاً يقول: «الأراضي التي تدخل ضمن الشركة العقارية، أي سوليدير، والتي لديها رقم سجل عقاري، يدفع لها اسهم، وجميع الأراضي التي ليس لديها رقم في السجل العقاري لا يدفع عنها شيء».

لقد فتنوا وعلموا بأن املاك الدولة في المرفأ، غير مسجلة في السجل العقاري، أي ليس لديها رقم، وعليه فقد ضمت هذه الأراضي دون أي مقابل للشركة العقارية، وبغض حق الدولة هيلاً... انها فضيحة واضحة ومسجلة.

رمت من البحر؟
- أؤكد بأنها أكثر من الـ ٦٠٠ الف متر مربع.
● المبلغ المترتب على الدولة دفعه لتغطية نفقات البنى التحتية، سيعطى بقيته اراض لسوليدير، أليس كذلك؟
- أرجو أن تشرح لنا الموضوع.
- الفضة هي التالي، قالت سوليدير، أي رئيس الوزراء،

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

لقد قالوا: سنبيع الاسهم للاجانب، وحتى لا يقال باننا نبيع الاسهم كما هي، نمنح الشاري شهادة ايداع، كيف يتم ذلك، بوضع السهم في البنك الذي يخص الرئيس الحريري طبعاً، ويعطى الشاري شهادة تقول بأن هذه الشهادة التي يمتلكها المشتري توازي قيمة السهم.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

لقد قالوا: سنبيع الاسهم للاجانب، وحتى لا يقال باننا نبيع الاسهم كما هي، نمنح الشاري شهادة ايداع، كيف يتم ذلك، بوضع السهم في البنك الذي يخص الرئيس الحريري طبعاً، ويعطى الشاري شهادة تقول بأن هذه الشهادة التي يمتلكها المشتري توازي قيمة السهم.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

في منح سوليدير الترخيص من الدولة اللبنانية. ثانياً: من المفروض اذا اردنا تعديل قانون سوليدير، ان يطرح على المجلس النيابي، كي يبت بهذا الموضوع، إما رفضاً او قبولا.

● ماذا ترى في هذا الحقل؟
- حين وضع قانون الشركة العقارية لسوليدير، كنت من شاركونا في وضعه، وحين وصلنا إلى بند مفهوم قانون تملك الاجانب الذي يمنعه القانون العام اللبناني، قررنا ان يسمح للعرب - نظراً لوضع الشركة المالي - بتملك مساحات معينة لا تزيد عن ٢٠٠٠ متر مربع في بيروت، ان مفهوم شركة سوليدير يختلف عن اي مفهوم شركة عقارية، فسوليدير وظيفتها اعادة اعمار البلد على الشكل التالي: تلخذ الشركة الأراضي، تنظمها، تصاحبها ثم تدفعها على الفور، ان، وظيفتها انتقالية، وفي نهاية مدة عمل هذه الشركة، يجب ان تكون قد انتهت من اصلاح وتنظيم كل الأراضي وبيعها أيضاً.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

تستأجر عمليات شركة «سوليدير» القابضة على وسط بيروت التجاري والأراضي المربومة في البحر باهتمام الأوساط الاقتصادية المعنية وأصحاب الحقوق السابقين من اللبنانيين. تلك أن الشركة الصربية التي استولت على بيروت بقرار حكومي طعن بعض الحقوقين بدستوريته ولا يزال موضع جدل، خصوصاً الآن حيث تنوي الشركة تغيير القانون الذي تشكلت بموجبه لكي تتمكن من بيع الأراضي التي تعهدت بتطويرها إلى جهات اجنبية، حتى أن البعض أعرب عن خشية من أن تؤول بعض ملكية العقارات البيروتية من خلال ذلك إلى أياد اسرائيلية.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.

● اي ان الامر «مركب»؟
- نعم، انها «متاوردة» منهم لرفع السعر في لبنان، ان انهم يستطيعون «اللعبة» هناك أكثر من «اللعبة» هناك، فهناك «السوق» أضيق.
● ما هي مشكلة سوليدير الآن، وهل لديها اموال؟
- كلا، ليس لديها المال الكافي، سوليدير ستكون مجبرة قريباً على الاقتراض.



الوضع الاقليمي يقوي الحاجة السورية الى الحري

«تجارة المازوت» خطوة جديدة في تغيير النظام اللبناني!

تحليل سياسي

□ على الرغم من تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في لبنان، وعودة التوتر الى الجنوب اللبناني، بغلق القصف الاسرائيلي، يقول الحرييون في بيروت، ان صاحب الدولة رفيق الحريري هو الآن في اقوى مرحلة من حكمه.

وفي رأي هؤلاء، ان قوة الحريري الملحوظة في الآونة الأخيرة تعود الى سببين اولهما واضعما القوموس الذي يلف الوضع الاقليمي وعملية السلام مما جعل دمشق بحاجة استثنائية الى شخص الحري، ذلك ان رئيس الحكومة اللبنانية بالنسبة الى دمشق، كما يقول هؤلاء، يقع في مفصل اساسي تشعب علاقاته وفوائده الى اكثر من شعبة. فهناك أولاً، شعبيته الشعبية، وهي في رأي الحرييين شعبة اساسية في الوقت الحاضر، لمعالجة سوريا الى التسوية في مقاومة محاولات العزل ضدها.

وهناك الشعبة الدولية المرموقة، ورمزها فرنسا والولايات المتحدة، حيث لا تزال الدوائر الفرنسية والأمريكية مزينة وداعة لرئيس الحكومة اللبنانية، وهي حالة يمكن ان تستفيد منها دمشق من حيث تبريد الصراخ الدولي حيالها. وثانيهما ما أدى اليه التوتر الداخلي، بعد حركة الطائفية وبغيره، للمعصيان العنفي من تقارب بين رئيس الحكومة وقائد الجيش، نظراً الى حاجة الحكومة الحربية الى القوات المسلحة للسيطرة على الأمن، كما حدث في السابق.

العلاقة مع الجيش

إن التوتر السابق بين رئاسة

الحكومة بقيادة الجيش، اسي، فيه اكثر من مرة من قبل المعارضين. ففي جميع الحالات التي كان فيها الوضع الداخلي مضطرب ويهتز بفعل التمردات الشعبية والعنيفة، كانت الحكومة تجد ان الاعتماد على الجيش في هذه الحالات امر لا تستطيع تجاهله. ولذلك حرص الحريري على حضور الاحتفال بعيد تأسيس الجيش اللبناني في الأول من شهر آب/التمسني الماضي، بينما لم يحضر هذا الاحتفال في مناسبة مشابهة بسبب الجفاء والتهافت بينه وبين قائد الجيش الجنرال اسيل لحود.

لكن على الرغم من صفاء العلاقة في الظاهر، بين الحريري والجنرال لحود، فقد ظل الحرييون من تحت ثقلين معلومات وحفظات حول عدم العبد العالي للجيش على خزينة الدولة بل ان اوساط وزير المالية فؤاد السنيورة، الذي لا يكن له العسكريون اي مودة واحترام، راحت تشيع وتشير، ان التكلفة المالية للجيش كلفة عالية، وانها السبب الرئيسي في عجز وزارة المالية عن خفض العجز في الميزانية.

ولည်း، وعلى الرغم من الصفاء، الظاهري بين الحكومة والجيش، أصدرت القوات العسكرية في قيادة الجيش في «البرية» بيانا، اكد فيه سذنية ومغالطات ما يثبته فؤاد السنيورة وابسامه من ان الفاتورة الامنية للجيش هي السبب الرئيسي للعجز المالي الذي تعاني منه الخزينة.

وقال البيان العسكري، ان الجيش يحصل من موازنة الدولة على ٧٢٩ مليار ليرة، من أصل ٦٥٠ مليار ليرة، في مجموع ميزانية الدولة، اي ما نسبته ١١,٢٪ فقط من مجمل الموازنة، وهي تشكل مجموع نفقات الجيش من رواتب

وتجهيزات وانشاءات وتسليح وما الى ذلك. بل إن البيان العسكري، ذهب بالتفصيل الى ابعاد من ذلك عندما قال ان الميزانية المعلقة للدولة (٦٥٠٠ مليار ليرة) لا تشكل مجمل الاتفاق الفعلي للحكومة، لأن اتفاق بعض الوزارات ومجلس الاعضاء والامصار، مثلاً، لا تدخل ارقامها في صلب الموازنة العامة، ولو اضيفت هذه البنات الى الموازنة لاصبحت نسبة كلفة الجيش على المالية العامة للدولة اقل من ٦٪ من المجموع.

ونفى الجيش ان تكون له اي علاقة على الاطلاق بالدين الداخلي والخارجي الذي تظهر سنوياً في الموازنة العامة. إذ انه كما يقول البيان العسكري، تم تجهيز الجيش منذ سنة ١٩٩٠ وحتى الآن من اصل الاعتمادات المخصصة في الموازنة من دون اللجوء الى قروض داخلية او خارجية. ويخلصه ذلك، تقول القيادة العسكرية، ان ما يجري الترويج له، من ان نفقات الجيش هي السبب الرئيسي لعجز الموازنة، انما هي مقولة خاطئة ومغلوبة يراى بها التهمية عن الاسباب الاخرى، (أي العجز الكبير والعمرات والفساد في الدوائر الاخرى للدولة)، لإشعار الرأي العام بان الجيش، هو قاعاً غير منتج يشكل عبئاً مالياً على الدولة.

تخدير وزير الخارجية

القضية الاخرى الحساسة، التي شلت الدوائر السياسية في بيروت، هي مسألة الاقتراض التي طرحها وزير الخارجية فارس بوز عند تصرفات رئيس الحكومة الخارجية والداخلية، (راجع «الميزان» - المجلد الرابع - العدد العاشر، آب/التمسني ١٩٩٧). ويقال ان طرح وزير الخارجية

قد اقلق الرئيس الحريري، خصوصاً بعد ظهور مزاج معارض لدى الوزير وليد جنبلاط الذي قال انه قبل الاشتراك في الحكومة عن غير قناعة ولا عبارات اقليمية مشيرة بذلك الى رغبة سورية.

وقد تم لقاء للمصارحة، بين بوز والحريري بمسمى من رئيس الجمهورية الياس الهراوي، والذي زوجه الوزير بوز، لكن المواعيد السياسية في بيروت تقول ان هذا المسمى، لم يسفر عن نتيجة جيدة. باستثناء تجميع الجملاء الاعلامية كما يقال، ان الحريري وعد الوزير بوز باضطرابه معه في رحلته السنوية المقبلة.

والمعروف ان الحريري لم يصطحب وزير الخارجية في اي رحلة سابقة، كما انه لم يقدم اي محاضر الى وزارة الخارجية عن تلك الزيارات وما دار فيها من مباحثات... بل انه في آخر شلات رحلاته الى بيروت ولندن واثينا، اصطحب نائبه وزير الداخلية ميشال المر، امماًناً في تجماع وزارة الخارجية ووزيرها.

تجارة المازوت

وقد ظهر اسم الوزير ارمي شامي برصوميان، وزير النفط على المسرح السياسي في الآونة الأخيرة، من خلال ضجة شهيرة حول اقدام برصوميان على بيع كميات من المازوت المخزون في لبنان في الاسواق الخارجية، الامر الذي وصفته جريدة «الشهارة» البهروية، بتحويل وزارة النفط الى محطة لبيع المازوت بدلاً من الاهتمام بالحقوق.

وترددت في هذا السياق اخبار تشير الى ان عمليات وزارة برصوميان في تجارة المازوت، أدت

الى «عمولات» لا تعرف قيمتها فعيت الى بعض الجيوب الخائفة. وقد اعترف الوزير برصوميان، بانه حول الوزارة التي «ياتح» للمازوت، ويحضر استيراد هذه المادة بها بعد حصرها استيراد مادة الفول، مدعياً انه حقق للوزارة ربحاً ملحوظاً من هذه العمليات كان في مصلحة خزينة الدولة.

ويشخص من افعال الوزير برصوميان، ان وزارته عازمة على توسيع تجارتها النفطية لتشمل بقية المحروقات ومنها البنزين، قائلاً انه ما كان يستطيع ان يدخل «تجارة المازوت» لو اذ دخله تجارة الفول - اويل - قبل سنة ونصف السنة، لأن تلك يقتضي تأمين المال وزيادة الطاقة التخزينية.

وقال، ان ما يشغله حالياً من دخول تجارة البنزين ان ذلك يستلزم اموالاً اكبر وطاقات تخزينية اكبر. لكنه اشار الى عزمه الاكيد على خطة اوسع لتشمل تجارة البنزين قاتلاً: «إذا كانت الوزارة استطاعت ان تتسلم المازوت بارتفاع الفول، فإننا نأمل ان نتكهن بارتفاع المازوت من بسط سلطة الوزارة على القطاع النفطي بكاملاً».

وليس معروفاً على وجه الثقة ما هي النتائج المالية الفعلية التي تحققت من تجارة المازوت، باستثناء تقدير عابر للوزير برصوميان، بأن ارباح الوزارة لم تكن اقل من ٥٠ ألف دولار في اليوم الواحد، مشيراً الى امكانات زيادتها. وحتى اذا لم تكن هناك «عمولات» فعيت الى جيوب النافذين، كما يقال، الا ان اعداداً من اللبنانيين لا يصدق ذلك لمعرفةهم بالتطفل العضوي المرمك، لاصليات الفساد الفاضلة في الدولة اللبنانية، التي يفسسها المواطنون لمس اليد كل يوم.

لكن تحت ضغط الاحتجاجات

التي أثارت ضد إصرار الوزير ارمي على استيراد المازوت بالتراضي، عاد فاعل في الصحف اللبنانية عن استنراج عروش لثراء، محدداً الثاني من ايلول/سبتمبر الجاري لإقتال مهلة تقديم العروض. وقد اعتبرت الاوساط اللبنانية المعنية قرار الوزير بأنه نوع من الدعاية الشكلية للتميز عروش الموافق عليها سلباً، نظراً لأن المهلة المحددة قصيرة وغير كافية للشركات الاخرى لاسوة عروضها وتقديمها بالشكل المناسب.

وكان الوزير برصوميان اجري صفقتين بالتراضي، الأولى بقيمة ٦٨١ ألف طن بقيمة ١٦٨ مليون دولار، والثانية كميتها ٣ ملايين و ٢٠٠ ألف طن بقيمة ٣٠٠ مليون دولار.

والصفقتان كلتاهما عقدتا مع شركتين اجنبيتين، الواحدة قبرصية واسمها ٥٠٠٠ جنيف قبرصية، والثانية اكيرنية واسمها ٢٠ ألف جنيف استراليا، وكلتا الصفقتين تمتا ببيع استنراج عروش يومين توقيع عقود لمرارة للشركتين المذكورتين، وقدرت الاضرار الصلتة على الخزينة اللبنانية من الصفقتين بما حوالى مليون و ١٠٠ ألف دولار.

اما الشيء الاهم الذي قلما اشير اليه فهو تيرة الاجهزة على النظام الاقتصادي اللبناني المعروف بتوسيع السلطة الاقتصادية للدولة على حساب القطاع الخاص، على الرغم من نفي الرئيس رفيق الحريري لحدوث اي تغيير في النظام اللبناني.

ويقول المستقنون لعمليات وزير النفط ان تجارة المازوت المشار اليه حصرها بوزارة النفط ما هي إلا عملية تأميم بطريقة اخرى!



باعة المازوت

لماذا رفضت واشنطن إعطاء ضمانات لسيادة واستقلال لبنان

إما اعتراف بدولة إسرائيل أو انضمام الى الجارة سوريا !

من أبرز الملامح التي ميزت السياسة الأميركية في لبنان خلال الخمسينيات، كما تشير الوثائق الرسمية الأميركية، التي تمجيد «الميزان» فراقها، مسافة ضمان وحماية سيادة واستقلال لبنان. وقد كان هذا المطلب حاجس وزير الخارجية اللبناني الدكتور شارل مالك، الذي ظل يلح على الحكومة الأميركية، قبل وأثناء توليه وزارة الخارجية سنة ١٩٥٧، أن تتمتع واشنطن ضمان سيادة واستقلال لبنان وسلامة أراضيه بسبب المخاوف من المد القومي العربي والخطر الشيوعي والحركات الإسلامية.

لكن الإدارة الأميركية مع رغبتها في التخلي عن حالة الخطر بلبنان، رفضت رفضاً قاطعاً الالتزام بضمان رسمي للبنان إلا في حال اقدمت الحكومة اللبنانية على اعتراف رسمي بدولة إسرائيل، وإبرام اتفاقية معها.

شرط الاعتراف بإسرائيل

في أيار/مايو ١٩٤٩ قام اللبناني فرنسيس كنانة، عضو مجلس العلاقات الخارجية الأميركي، بزيارة إلى واشنطن، واجتمع مع المسؤولين الرسميين في الخارجية بعد جولة في الشرق الأوسط بما في ذلك اليمن، قام بها مسؤولان أميركيان هما ستروايت وكلاك. حيث قرر فرنسيس كنانة عرضاً كان قدمه سنة ١٩٤٨ يقضي بإقامة تحالف لبناني - أميركي لأغراض «دفاعية»، ويوجبه تعهد الولايات المتحدة بأن تكون «ضامنة» للبنان في حال قطع علاقات مع سوريا، مع الاستعداد لإعطاء واشنطن قواعد عسكرية وقواعد بحرية في المياه اللبنانية، (مذكورة بالمحادثات في وزارة الخارجية الأميركية بعنوان «مقترحات لبنانية للعلاقات أرقى مع الولايات المتحدة الأميركية» ١٠ أيار/مايو ١٩٤٩).

وفي حزيران/يونيو ١٩٤٩ ظهر شارل مالك مرة ثانية في وزارة الخارجية الأميركية ليستمع لمعاينة «المصادقة والتجارة والملاحة» فالقني الثمن من المسؤولين الأميركيين هذا ماكني وستروايت، بحضور المستشار اللبناني في واشنطن جرج حكيم (أصبح وزيراً للخارجية فيما بعد). وقد عرض مالك بالتفصيل فكرة التحالف السياسي مع الولايات المتحدة، بالقول إن لبنان في موقع مثالي ليكون وسيطاً للغرب في الشرق الأوسط قاتلاً.

«إننا نعتد أن المصلحة الأميركية البعيدة المدى يجب ألا تنحصر بما هو لبنان بعد ذاته، بل يجب أن تنصب إلى أبعد من ذلك للنظر إلى ما هو لبنان وما يمكن أن يكون في علاقاته مع شقيقات الدول العربية في الشرق الأوسط (مذكورة بالمحادثات ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٤٩).

وقد شارك مالك مطالعة مسهبة حول الدور اللبناني الممكن في العالم العربي، لكن المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية ردوا عليه بحذر، مع الإقرار بمركز لبنان «كصديق متميز» للولايات المتحدة.

وكوسيط يمكن من خلال نقل الأفكار والسياسات الأميركية وتفسيرها إلى بقية العالم العربي. لكن في شهر شباط/فبراير ١٩٥٠ كان واضحاً أن المسؤولين المتعاطين بشؤون الشرق الأدنى كانوا غير مستعدين لتبني أي ضمانات لسيادة لبنان وحدوده أو حتى لإصدار إعلان عام عن دعم واشنطن لسلامة الأراضي اللبنانية واستقلال لبنان (المؤتمر الأميركي للشرق الأدنى في القاهرة ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٢).

فكان الاعتقاد الراسخ في واشنطن أن الضمانات المتعلقة بالسيادة والأراضي، تتوقف على توصيل لبنان إلى اتفاق مع إسرائيل، يعترف بالدولة اليهودية.

الاستخبارات المركزية

وفي هذا السياق تعمق النفاذ حول المسألة في أعقاب ظهور زعامة جمال عبد الناصر ودعوته إلى «القومية العربية» والوحدة العربية. ومن جراء ذلك ظهرت آراء متباينة أبرزها موقف الاستخبارات المركزية الأميركية، القائل بأن القومية العربية ليست معادية للمصالح الأميركية، بل على العكس من ذلك، اقترحت الوكالة أن «الأهداف العربية لحفظ الاستقلال واستخدام فوائد النفط العربي تتماشى مع مصلحتين أميركيتين حاسمتين هما: إغلاق المنطقة في وجه الهيمنة السوفياتية، وإدامة سيطرة الغرب على نفط الشرق الأوسط» (تقرير وكالة الاستخبارات المركزية رقم ٧٧٢٢، بعنوان «القومية العربية كعامل في أوضاع الشرق الأوسط» ٢٢ تموز/يوليو ١٩٥٨).

هذه النظرة كان لها معارضون في أميركا وفي الدول الصديقة، ومنها إيران ومحمد مصدق بهلوي، الذي اعتبر هذا التحليل مقبوراً وخسيساً، واعتبرته الحكومة الأسوأ لتلك «سائياً» واعتبره وزير الخارجية اللبناني شارل مالك «موقفاً خطيراً يجب مناقشته، كذلك رفضت شركات النفط الأميركية، وأشاح عنه وزير الخارجية الأميركية جون فوستر دالاس في سياسات غير المعلنة بدعم مطلق لعهد الرئيس كميل شمعون المعادي للناصرية.

ومن مواقف جون فوستر دالاس أنه في ١٢ أيار/مايو ١٩٤٨ بحث بتعليمات خاصة إلى كميل شمعون، يرشده فيها إلى كيفية طلب التدخل الأميركي في الوقت الذي كان يعلن فيه علناً أن الولايات المتحدة تعارض مثل هذا التدخل.

المحور السعودي الإسرائيلي

منذ سنة ١٩٥٠ ظهرت ملامح جديدة للسياسة الأميركية في المنطقة كان أول تعبير عنها «الصف الثلاثي» بين أميركا وبريطانيا وفرنسا، الذي اعترف بضم الأردن للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، تحت تهرير ملني بأن ذلك من شأنه أن يحد من سباق التسلح في المنطقة.

وبعد الأحداث اللبنانية ١٩٥٧.

١٩٥٨ بدأ يتضح تقارب متحرف بين واشنطن وقل أيب طهرت أهميته البعيدة المدى في الأدوار القالية لإسرائيل والمملكة العربية السعودية، كمحور ثوالم للسياسة الأميركية والسياسة المتغللو. أميركية في الشرق الأوسط، وهي سياسة مدعومة من إيران وتركيا والعراق، بالإضافة إلى دول عربية مؤالية للغرب في الداهل العربي مثل الأردن ولبنان.

وكان شاه إيران، هو الذي اقترح على الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور وتغير خارجيته جون فوستر دالاس، أن تقدم الولايات المتحدة بالترويج والتشجيع للسعودية، كقوة موازنة لجملة عبد الناصر. (محادثات شاه إيران مع أيزنهاور ودالاس في مطلع تموز/يوليو ١٩٥٨).

والبغ شأن إيران المسؤولين الأميركيين أن سرق كميل شمعون سوف يؤدي إلى سقوط الأردن والعراق مشدداً على الدور السياسي لإسرائيل والمملكة العربية السعودية، كقوة موازنة. قاتلاً أن وجود دولة إسرائيل له فائدة من حيث السيطرة على التوسعية العربية (المصدر السابق).

ويتذكر الرئيس أيزنهاور في أروافه بمناسبة زيارة الشاه، أن حاكم إيران قد نصحه سابقاً بتور خاص للعامل السعودي بقوله جرجيا «أن نفوذ الماهل السعودي يجب أن يقوم على فكرة أنه خادم الحرمين الشريفين، وكقائد للشعب العربي ضد جمال عبد الناصر».

على أن هذه الفكرة لم تكن جديدة على وزارة الخارجية التي سبق لها أن طالت بفكرة مماثلة سنة ١٩٥٢ في أعقاب استيلاء الشيهاب الأحرار على الحكم في مصر. وذلك لتأكيد الدور الذي اقترحه شاه إيران للعامل السعودي مع الفكر جون فوستر دالاس، حيث اختصرت عبارة «بئر - اسلام» أي التزاوج بين النفط والسياسة في الممالك النفطية مؤطراً لبنة دينية لتجسيم الطاقات السياسية في الصراع ضد الحركات الشعبية والرايكية في العالم العربي مثل «الناصرية» والبعثية والشيوعية وغيرها... ومن الملامح التي ظهرت في مطلع الخمسينيات بعد الثورة المصرية، التقارب الشديد بين الرئيس اللبناني كميل شمعون والعالم السعودي معود بن عبد العزيز، بعد زيارة شمعون إلى المملكة. وقد أبلغ شمعون المسؤولين الأميركيين تفاصيل محادثات مع الملك سعود، حيث اقترح العامل السعودي أن تملح بيروت والرياض سوية بتعاون وثيق وكامل مع الغرب، على أن يتم تنفيذ هذه الفكرة على مستويين عليا مع بقية الحكام العرب بدلاً من جامعة الدول العربية، وكان ذلك أول خطوة لإضعاف الجامعة العربية وتجاوزها.

الضم إلى سوريا

وعندما ألح شارل مالك في خريف ١٩٤٩ على مسؤولين الضمانات والحماية مؤكداً أن

المحادثات تاريخ ٦ شباط/فبراير ١٩٥٧. وقد لاحظت الدبلوماسية الأميركية أن الفئات التي تؤيد فكرة الحماية ضد سوريا تتمثل في الانفصاليين المؤازرة، والطبقة التجارية القوية الذين يرون أن سياسة الحماية التي تنتهجها سوريا غير مقبولة.

وكانت واشنطن في ذلك الوقت ترى أن لبنان مؤات لها خصوصاً أن نظامه لا يستسيغ أن تكون الدولة قوية.

فكرة الحماية

وثبتت من خلال محادثات شارل مالك مع المسؤولين الأميركيين بخصوص المعاهدة والحماية، أن ما كان يسعى إليه لبنان لقاء المعاهدة هو دعمه في السياسة الأميركية للشرق الأوسط، مما يعني «الحماية الأميركية».

وقد حاول شارل مالك اقتناع المسؤولين الأميركيين بأن المعاهدة وإن كانت منافعة الاقتصادية ضئيلة تشكل جزءاً من أهداف السياسة الدولية للولايات المتحدة. ففي سنة ١٩٤٩ طرح شارل مالك على وزير الخارجية نين انتشيسون ومساعد جرج ماكني توقيع المعاهدة بوضع لبنان الاستثنائي في المحال الثقافية والسياسية ملحاً على القول بأن لبنان بحاجة إلى المساعدة المالية والحماية من إسرائيل والدول العربية والحركات الإسلامية (مذكورة وزارة الخارجية تاريخ ٤ آذار/مارس ١٩٤٩).

وقال شارل مالك أن هناك أيضاً بعض أسباب التي يشاركون في هذا الرأي والنهم يرغبون بنوع من ترتيبات الأمن الجماعي العربي. وكان وزير الخارجية الأسبق هنري فرعون قد تبني هذه الفكرة بعد ذلك وعرضها على الوزير الأميركي المفوض في بيروت سنة ١٩٥٠ عندما ألح أكثر على «تحالف أميركي - لبناني» كجزء من استراتيجية شاملة، بتدعيمها لبنان بجذوره المتوسطة وتدعمه في الجهود لاحتواء الحركات السياسية العربية والإسلامية أيضاً كانت مشايرها.

وبعد الفكرة المتوسطة أعاد شارل مالك طرحها سنة ١٩٥١ على جرج ماكني ولويس جونز مدير قسم الشرق الأدنى، حيث اقترح شارل مالك حلفاً متوسطياً تنضم له الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا وبلدان شرق المتوسط.

وكان شارل مالك يعتقد بأن سوريا سوف تنضم إليه وكذلك يمكن دعوة دول أخرى بموجب ترتيبات خاصة، مثل العراق والمملكة العربية السعودية وإسرائيل.

وبعد الفكرة أيضاً لم تلق استجابة في واشنطن. ومن أسباب الرفض الأميركي، ما ورد في مذكرة القاهم المشتركة لمجموعة التخطيط للشرق الأوسط إلى هيئة الأركان العامة، من أنه لا الجيش اللبناني مؤتوق سياسياً ولا النقية السياسية الحاكمة. فضلاً

عن أن الرئيس أيزنهاور كان يرى في محصلة التقارير العسكرية والسياسية التي بلغته أثناء زمره ١٩٥٨ أن السياسيين اللبنانيين والأمريكيين المتكلمين على الدعم يرغبون في الاستقلال إذا كان ذلك يعني قطعهم عن حمايتهم الغربيين.

المطالبة الشهابية

أما مطالعة الرئيس فؤاد شهاب للوضع فقد وثقت في محادثاته مع الملحق العسكري في بيروت روبرت ووركس.

وكان الأميركيون، يتطلعون إلى فؤاد شهاب نظرة شوبها شيء من الإشمئزاز والأثر.

فقد أقر فؤاد شهاب في هذه المحادثات صحة شكوى المعارضين لسياسات الحماية والتفضيلية التي تمارسها الدولة وقال:

«عندما تدان المعارضة بأنها مؤالية للشيوعية لأنها لا تدعم سياستها الخارجية فإن ذلك يدفعنا لنعاً إلى أيدي الشيوعيين، وإذا كان مرغية أن جيلنا شوبها فائتي أرى أن تتعزوني أنا كذلك أيضاً» (إرسالية السفارة الأميركية إلى وزارة الخارجية - مذكرة تكشف الآراء السياسية الشخصية للواء فؤاد شهاب ٢ نيسان/أبريل ١٩٥٨).

وقال فؤاد شهاب أنه «لا جدال في أن المبعشرين يسقطون سياسياً يشكل غير متناهم مع عدمهم، ولهذا السبب عليهم أن يستخدموا السلطة استخداماً حكيماً لمنع المسلمين من تشكيل المعارضة لكن بدلاً من ذلك اتخذ شمعون لنفسه سلطات ديكتاتورية منذ حرب السويس، وأخذ يتصرف كأن لا بد من ديكتاتورية في لبنان فيجب أن تكون ديكتاتورية عسكرية من أنني لا أجد لها. فلبنان ليس الآن حيث يستطيع الملك لحفظ السلام فرض منع التجول وفرض رقابة مشددة واتخاذ جميع الاجراءات التقنيية في الدولة البوليسية، فهل يرغب الرئيس أيزنهاور أن يصبح لبنان مثل الأردن؟»

وكان البريطانيون يرون أن حلفاءهم الأميركيين ليفون بشكل غير مقبول تجاه فؤاد شهاب وتصرفاته. ذلك أن فؤاد شهاب كان يلح على المسؤولين الأميركيين لمساعدته معتمداً على السفير ماكنتوك بشكل جعل الاستقلالية السياسية للتراسة اللبنانية «مخزعة المساخرة» (رسالة السفير السبور جرج ميلتون إلى وزارة الخارجية في لندن رقم ١١٢٢ تاريخ ٢ آب/أغسطس ١٩٥٨).

حتى الوثائق الأميركية المتعلقة بالأسط، لاحظت نفاصاً من الأرواجية الخفية في سلوك فؤاد شهاب... حيث عرض الرئيس اللبناني توفير الأمن الذي تطلبه واشنطن من النظام، على أن يكون المظهر الخارجي لهذا النظام أقل ميلاً علنياً إلى الأميركيين من النظام السابق.

في دراسة جديدة حول الاستفادة من الشراكة مع بروكسيل

الإدارة القائمة قوانينها متخلفة والجديدة عليها أن تغير مفاهيمها الاقتصادية

□ فرأتنا في دراسة أعدتها اللجنة المكللة بدراسة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المتوقع إنجازها في سنة ٢٠١٠ أن يتوجب على الحكومة إجراء تغييرات جوهرية وجذرية تهدف إلى «تغييرات على صعيد بنية الاقتصاد الوطني» مشددة على ضرورة إعادة النظر بالبنية المؤسساتية والاستثمار.

ورأت الدراسة أن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تتطلب إجراء تغييرات جوهرية وجذرية تهدف إلى «تغييرات على صعيد بنية الاقتصاد الوطني» مشددة على ضرورة إعادة النظر بالبنية المؤسساتية والاستثمار.

اقتصادية وتطوير الإدارات القائمة. وفي نظر المراقبين العارفين بأن الشراكة التي تريدونها تشتمل على بروكسيل باتت الآن أكثر من أي وقت آخر محكومة بثلاثة ظروف هي:

١ - الاتفاقيات في الإطار الدولي ومنها «منظمة التجارة العالمية» والاتفاقيات في الإطار الثاني مع الدول الحرة.

٢ - الاتفاقيات في الإطار الاقتصادي التي فرضتها وإعلان برشلونة سنة ١٩٩٥.

و بموجب اتفاق «الشراكة» الذي تقوم لجان سورية - أوروبية بمباحثات حوله حالياً ستقوم منطقة للتبادل الحر بين الجانبين خلال فترة انتقالية أقصاها ١٢ سنة يتم فيها تخفيض الضرائب تدريجياً بحيث تتم عملية

التبادل التجاري بين الشريكين في ختامها من دون رسوم أو ضرائب أو قيود جمركية.

ويتوقع المراقبون، أن الصناعات التحويلية ستكون «أكبر المتضررين» من عقد الشراكة بسبب النوعية المكتبية وانخفاض مستوى جودتها وعدم توفر الكفاءات لتجسيدها أو حتى الإشراف على أداء مقبولها.

من هنا على الحكومة إعادة النظر بالبنية المؤسساتية التي تدبر بها شؤونها الصناعية وتحديث القطاع العام من خلال تحديث خطوط الإنتاج وتحديث بنية الصناعة.

على صعيد آخر، شكلت وزارة الزراعة والاقتصاد والتعاون لجنة من الخبراء ولدي الاختصاص لبحث أسلوب لمساعدة الفلاحين

وتوحيهم عن الأضرار التي تلحق بمزارعهم ومجاصيلهم نتيجة ترويضها لكوارث الطبيعة.

ولقد بلورت اللجنة عدداً من الاقتراحات منها إنشاء صندوق لتكفل الدولة بتأمين جزء من أمواله والجزء الآخر تؤمنه المصارف المتخصصة والوزارات المعنية، إضافة إلى مساهمة الفلاحين فيه عن طريق التأمين اللازم على المحاصيل الاستراتيجية.

وما يجدر ذكره، أن فكرة إنشاء مثل هذا الصندوق نضجت بعد الأضرار التي لحقت بالمحاصيل الزراعية والأشجار الفاخرة خلال مواسم السنة الماضية من جراء موجة الصقيع التي عمت البلاد وأضت على المحاصيل. وكانت الحكومة عرضت

الفلاحين جزئياً عن الأضرار لكنهم تحملوا الجزء الأكبر مما سبب لهم أرباحاً مالية كبيرة.

● أعلن عن توصيل الحكومة السورية والبنك الدولي، إلى حل لمشكلة متأخرات القروض المستحقة التي تبلغ قيمتها نحو ٤١٥ مليون دولار.

وحل المشكلة جاء عقب لقاء جيمس ويلفيمسون، رئيس البنك الدولي، الرئيس حافظ الأسد خلال زيارة كانت الأولى لرئيس البنك الدولي إلى سوريا، إضافة إلى محادثات ميشال كامبوس، المدير العام لمصرف النقد الدولي، قبل نحو سنة.

وكانت دمشق توفقت منذ سنتين

عن التزاماتها القاضية بنفخ ستة ملايين دولار كل شهرين. وأكدت مصادر دمشق مطلعة أن تنفيذ ما تحقق مؤثراً إلى نية الحكومة حل مشاكل متأخرات القروض. وأن ذلك سيؤدي إلى حصولها على قروض جديدة. لكنها أشارت إلى تمسك الاقتصاديين الخاص بها وعدم اعتماد برامج خارجية.

وفي لفة الأرقام تبلغ ديون دمشق المستحقة لدول «نادي باريس» نحو ١,٣ مليار دولار وتشمل متأخرات قروض ألمانيا البالغة نحو مليار دولار ومعظمها ديون عسكرية لألمانيا الشرقية السابقة وأمريكا (١٠٠ مليون دولار) واليابان (٢٥ مليوناً) وهولندا (١٥ مليوناً).

الأردن

حكومة عبد السلام المجالي تتخلى عن خطط التنمية الطويلة الأمد

العمال الوافدون يستنزفون ٥٠٠ مليون دولار سنوياً والقطاع العام متخمس بالكسالى!

□ يتجه عبد السلام المجالي، في سياسة حكيمته الانتمائية، إلى إضفاء تغييرات جارية فيما يتعلق بالخطط طويلة الأمد للتنمية في المملكة.

التخطيط الذي أوعز المجالي لها بوضع تقرير عن حال البلاد الإنمائية، وسود الاعتقاد في أوساط وزارة الاقتصاد أن الخطة طويلة الأمد ثبت عدم جدواها، بسبب تقلص دور القطاع العام في تقديم السلع والخدمات، بينما أخذ دور القطاع الخاص بالازدياد مما جعل عملية التخطيط الاقتصادي المركزي من قبل القطاع العام، تفقد الكثير من مصداقيتها، وأن هذه الخطط تخلق انطباعاً في الأوساط العالمية بأن الاقتصاد الأردني موجه مما يضعف إمكانية جذب الاستثمارات إلى المشاريع الحيوية.

والحل في رأي خبراء التخطيط من أراح سؤيته جديدة تستخدم من الجوانب الإيجابية في مفهوم الخطة وتوسيعها، تقوم على أساس وضع استراتيجية شاملة وعامة تميز الخطوط الإرشادية العريضة لمسيرة التنمية في المرحلة المقبلة مع ما يلائمها من خطط العمل التفصيلية القصيرة الأمد التي يتم وضعها والإشراف على تنفيذها من جانب الجهات القطاعية، الأمر الذي يتيح التدخل المرن عند الضرورة لضمان تحقيق هذه الأهداف.

واقترح خبراء وزارة التخطيط على المجالي وحكومته، لضمان تنفيذ هذه الاستراتيجية، تشكيل لجان عامة وتوجيهية ولجان اقتصادية إقليمية وقطاعية، أنه في نهاية سنة ١٩٩٧ ينتهي المقام، أنه في نهاية سنة ١٩٩٧ ينتهي

العمل بتنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٢ - ١٩٩٧) الأمر الذي يتطلب اتخاذ قرارات مبدئية حول طبيعة عملية التخطيط في المرحلة المقبلة. ومن المعروف أن الحكومات المتعاقبة درجت على اتخاذ سياسة التخطيط الاقتصادي منذ أوائل الستينات، حيث اتخذت العملية التخطيطية أول الأمر شكل برامج للنمو الاقتصادي والاجتماعي وضع أولها عام ١٩٦٢، ثم منحت لاحقاً لتصبح برنامجاً واسعاً سنوات، وأدت هذه القرارات، إلى توقف العمل بهذا البرنامج ثم عادت الدولة إلى استئناف النشاط التخطيطي والتوجيهي سنة ١٩٧٢ فوضت خطة لمدة ثلاث سنوات، وأدت ذلك ثلاث خطط خيسية بعد سنة ١٩٧٨ وتزامن تقرير وزارة التخطيط مع

الجملة التي بدأها المجالي لإعادة تفعيل الجهاز الإداري والفني. وكان المجالي كشف أن لدى الأردن حوالي ٢٥٠ ألف عامل وافد يستنزفون ما مقداره ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، واعتبر أن إعادة هيكلة الجهاز الإداري والفني في الوزارات والهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع العام بما يتواءم ببرنامجه للتصحيح الاقتصادي أمر ضروري لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، وذلك ضمن الاستراتيجيات لرفع كفاءة الإنتاج والحد من البطالة الملقاة في الجهاز الحكومي.

واعتبر عبد السلام المجالي، أن المملكة من أكثر دول العالم توظيفاً في القطاع الحكومي وأن حوالي ٥٠ ألف شخص يتقاضون أجوراً ورواتباً غاليين لا يتدبرون عملاً مؤثراً لما

يتخلو عن لدى الحكومة توجهها نحو تصنيف العاملين في الجهاز الحكومي إلى مستويات وعقد دورات تدريبية وتأهيلية لبعض هؤلاء العاملين وتوزيعهم على الأعمال الهينة، وسيتم رفع رواتبهم عندما تتأكد الحكومة أنهم قادرين على العمل في هذا المجال على أن يتقاضوا رواتبهم من المؤسسات التي يعملون فيها.

وأضاف، أن إعادة الهيكلة تأتي في هذه المرحلة وفق متطلبات الحاجة الفعلية للاقتصاد الوطني والتخفيف من الحولة الزائدة ضمن إطار رفع كفاءة الإنتاج والتصدير للبطالة الملقاة، مشيراً إلى أن الحكومة تأخذ ضمن برامجها الاستثمارية أيضاً فتح مجالات وفروع عمل حيوية وبما يعزز من إجراءات التخفيف من حدة البطالة، وقال إن الحكومة تأخذ في برامجه إقامة المدن الصناعية الحرة في مناطق مختلفة من الأردن وقد رصدت المبالغ اللازمة لإقامتها من خلال موازنات خارج الموازنة العامة وتطرق عبد السلام المجالي، إلى أن هم حكومتهم هو جذب الاستثمارات الأجنبية، خصوصاً أن مناخ الاستثمار في عمان أصبح أكثر قدرة على اجتذاب الاستثمارات من الخارج، لكنه أشار إلى أن الكثير من الأمال بنيت على نهضة اقتصادية شاملة في مرحلة ما بعد السلام، واعتبر أن السلام لن يكون حقيقياً وقوياً في ظل فريق كبير في الدخول ومستويات المعيشة بين دول المنطقة حيث تجد أن دخل الفرد الإسرائيلي يشكل أكثر من عشرة أضعاف دخل الفرد الأردني الذي يحصل إلى (١٥٠٠) دولار سنوياً، مشيراً إلى أنه من الصعب أن يكون سلام مع هذه الفروق ولدى تحقيق الاستحسان في الدخل (راجع «فضايا في الميزان» على الصفحة ١٥).

على صعيد آخر، وقعت الحكومة برنامجاً الأغلبية العظمى في أواخر الشهر الماضي، وهو عبارة عن اتفاقية لدعم صغار المزارعين الأردنيين في إطار خطة العمل الخاصة بالدورة الخمسية الزراعية الأردنية الجديدة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢ التي تشمل مشروعاً متكاملاً لدعم تطوير الأراضي بالمشاركة.

ولكرت مصادر أردنية أن المشروع الذي زادت مساهمة البرنامج فيه عن ٦٦ مليون دولار يمثل استمراً لتأكيداً لسياسات تطوير الأراضي المرفعة التي بدأ العمل بها منذ السبعينات ويتوافق مع السياسات التي تتضمن خطط التنمية الخمسية الأردنية. وأشارت المصادر ذاتها إلى أن المرحلة الجديدة من المساعدات تعتبر امتداداً لأكثر من ثلاثة عقود من الشراكة بين الجانبين من أجل التنمية قدم خلالها «برنامج الأغذية العالمي» التابع لهيئة الأمم المتحدة للحكومة، مساعدات كبيرة لتمويل المشاريع ومعدات ومواد لتصنيع قنوات الري والرياحات والمراقبة والتقييم لكوادر المشاريع المشتركة، بهدف البرنامج إلى مساعدة الأردن في تحقيق أهداف خططه التنموية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة في معالجة موضوع الأمن الغذائي ومكافحة الفقر عن طريق دعم إجراءات صيانة المياه والتربة وحماية وتطوير البيئة والموارد الطبيعية.

كما يهدف إلى حماية وتطوير المصادر الأساسية للمزارعين الأردنيين من خلال عمليات حط الأغذية والتربة وتطوير الأراضي غير المستغلة في المناطق المؤهلة لزراعة أشجار مثمرة ذات مردود عال، نظراً إلى عدم ملائمة هذه الأراضي للمحاصيل المحلية، وتحسين إنتاجية أراضي المزارعين وتطوير المناطق الرعوية، وتوسيع الرقعة الحرجية وزيادة الإنتاج الزراعي، ورفع مستوى الأمن الغذائي، وخلق فرص العمل، وتحسين الدخل للفرد في المناطق الريفية، مع التركيز على مشاركة المرأة في المؤسسات والمجتمعات المحلية.

وكان المشروع جهاد أبو مشرق مدير مشروع تطوير الأراضي بالمشاركة في زيارة الزراعة الأردنية قال أن المرحلة الجديدة من المشروع تهدف إلى مكافحة الفقر ودعم صغار المزارعين، مشيراً إلى أن الاتفاقية تتضمن ثلاثة أبعاد هي تطوير الأراضي الزراعية المستصلحة، ودراسات بالأسواق المرفعة، وتطوير البيئة، والفئات والمزارع، وتحسين البيئة، إضافة إلى زيادة دخل المرأة الريفية في البلاد.

اسرائيل

تحرير سوق العملات الأجنبية وعجز الميزانية ٥%

□ لم تتضمن خطة الخزائنة التي الحكومة لتسريع خفض الدينو الاقتصادي أية مفاجآت لم يتوقعها المراقبون، فجل اهتمام واضعي الخطة انصب على الخصخصة وتصحيح سوق المال وتحرير سوق العملات الأجنبية.

وتبلغ الميزانية المتوقعة من الخزينة، ١٦٤,١ مليار شاقيل (١٦,٥ مليار دولار) مع تخفيض العجز في ميزانية ١٩٩٨ عند مستوى ٨,٥ مليار شاقيل أي ٥٪ من الميزانية بما يعادل ٢,٤٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي خطة الخزينة، أنه لتسهيل النمو فإنه يتعين أن يحدث انخفاض مستمر في نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي وأن يتخفف الاتفاق العام وأحدث أي زيادات في الضرائب، بل يستحسن أن يكون هناك خفض في الإعفاء الضريبية.

وكان بنيامين نتنياهو ورئيس الحكومة قد طلب من الخزينة إعداد خطة تستهدف انعاش النمو الاقتصادي بعدما رفض توقعاتها بأن الناتج المحلي الإجمالي سيريد بما

يتراوح بين ثلاثة و ٥٪، فقط سنة ١٩٩٨.

ومن المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً قدره ٥٪، فقط هذه السنة بعدما حقق قفزة تزيد على ٦٪ سنوياً في أغلب سنوات العقد الحالي. وتضمنت مقترحات الخزينة، وضع حد أدنى لهدف الخصخصة لسنة ١٩٩٨ يقضي ببيع أصول حكومية قيمتها ٤ مليارات شاقيل (١,١ مليار دولار) بينها بيع حصص اسم للحكومة في مصارف إسرائيل التجارية الرئيسية، ومستخدم العوائد في الوفاء بالديون، ومن العمل أن يرفع بيع حصص الحكومة في بنك «هاپوالم» المبلغ المتوقع إلى ٧ مليارات شاقيل.

وتسبب بيع الحكومة لمزيد من أسهم شركة الاتصالات «بيزكو» في تموز/ يوليو الماضي في إضراب عام استمر يوماً وشارك فيه ١٢٠ ألف من الموظفين العموميين وتعطيل الخدمات الهاتفية.

وشكا «الهافودوت» آنذاك من أن الحد لم يتشاور مع عمال «بيزكو» بشأن خطط خصخصة مزيد من

الشركة من خلال بيع ١٢٪ من أسهمها قيمتها ٢٥٠ مليون دولار لمؤسسة «ميرور لينش» الأميركية العالمية.

ومن المرجح أن تؤدي توصيات في خطة الخزينة لزيادة المنافسة في صناعات تهيم عليها شركات تملكها الحكومة وفيها لجان رقابية قوية إلى فتح نافوس الخطر في المستودعات، وقضي تلك المقترحات بإنهاء احتكار ميثال الكهربائية الإسرائيلية لنقل الطاقة وتوزيعها على كيبور المستهلكين وفتح سوق الأسهم وخدمات النقل بالحاويات أمام المنافسة وتمكين شركات الطيران الإسرائيلية الأخرى غير «شركة العال» المملوكة للحكومة، من تسيير رحلات على طرق محلية وخارجية تقارها.

كما تدعو الخطة إلى زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية في سنة ١٩٩٨ بنسبة ٢٪ إلى ٣,١ مليار شاقيل. وستستحوذ الأموال الإضافية بشكل أساسي إلى قطاعات النقل العام والطرق وتوسعة السكك الحديدية، وأعمال المياه والصرف

الصحي، ومشروع الغاز الطبيعي، وأخذت الخزينة تعديلات على خطة لإصلاح سوق المال علقها مجلس الوزراء بسبب اقتراح مدير للجل للعرض ضرائب على المفردات قصيرة الأجل، وتخلو الخطة الجديدة من مثل هذه الضريبة، رجا، في الخطة أيضاً أن «أسواق رأس المال في إسرائيل تعاني من عدد من المشاكل الهيكلية في تفلو من المؤسسات الاستثمارية وصناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين على الحياة وهي صعب إشراق المال القوية في أنحاء العالم شتى».

وبعت الخزينة إلى مزيد من التحسين لسوق العملات الأجنبية غير أنها لم تقدم تفاصيل على توصية بأن يعرض البنك المركزي، فيما في جعل الشاقيل قابلاً للتحويل بشكل كامل بحلول منتصف سنة ١٩٩٨. وتوقع الخطة إلى تشديد الضوابط على إعانات البطالة وتحديد غرامات على إعانات البطالة بشكل عام. أجندى يعمل في إسرائيل من لحن رخصاً (راجع «فضايا في الميزان» المصفاة ١٥).

السعودية

مبادرات الانضمام الى « منظمة التجارة العالمية » تبدأ السنة المقبلة

الحكومة كشفت عن خططها للتخصيص ولم تحدد موعداً للتنفيذ!

وقال دبلوماسيون تجاريون إنه تحقق تقدم في المحادثات بعد الجولة الثالثة في أيار/ مايو الماضي لكنهم اشفقوا أن على الرياض أن تقدم عرضاً تفصيلياً عن فتح أسواقها وهو الأمر الذي لم يحصل حتى الآن. وتشمل مخاوف الشركاء التجاريين القوي التي تفرضها الحكومة على أدنى الاستيراد في مجالات مثل الكيماويات والحليب ومتطلبات تكنولوجيا المعلومات والمعدات الزراعية. وتسعى الحكومة إلى تنويع اقتصادها المعتمد على النفط وتريد الانضمام إلى « المنظمة » بالشروط المسبقة التي حصلت عليها الدول النامية. وكررت الرياض مراراً أنها تتخذ إجراءات لتشجيع التفاتك الأجنبية بما فيها خطوات لتوفير الحماية للاستثمارات الأجنبية وتخفيف العوائق البيروقراطية أمام الترخيص للمشروعات الأجنبية. كما أنها تراجع قانون رأس المال الأجنبي لزيادة الحوافز للمستثمرين الأجانب في بلد أغلب الاستثمارات الأجنبية فيه مستثمرة في مشروعات مشتركة مع الحكومة السعودية.

« المنظمة » وقال الوزير يمانى إنه يتوقع أن تستمر المحادثات الثنائية لفترة من الوقت. وكانت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية طلبت أن تبحث مع المملكة بعض القضايا التجارية ومنها الرسوم الجمركية والاستثمارات الأجنبية في قطاع الخدمات. وقال يمانى أن وزارته تعد دراسة بشأن سيادة صناعية جديدة لمواكبة المناخ الدولي الجديد والتحديات المستقبلية. وأضاف أن الرياض تحتاج إلى تطوير سياسة صناعية وتحسين مناخ الاستثمار لتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية في الصناعة المحلية. وكانت السعودية، وهي أكبر منتج للنفط في العالم، تقدمت بطلب سنة ١٩٩٣ للانضمام إلى الاتفاقية العامة للتفريعات الجمركية والتجارة (غات) التي خلقتها منظمة التجارة العالمية. ومنذ ذلك الحين عقدت ثلاث جولات من المحادثات، لم يأت أي منها بالثمار المرجوة.

وأشار هؤلاء إلى أن في مقدم المؤسسات المرشحة للتخصيص «الشركة السعودية للصناعات الأساسية» (سابيك) التي تملك الدولة ٧٠٪ من أسهمها. وأضافت المصادر ذاتها، أن المملكة يجب أن تختار تدريجياً الشركات أو المؤسسات التي يجري تخصيصها، إلا أنها حذرت من أنه عند اختيار الأنشطة المختلفة التي تزام للقطاع الخاص يجب أن يوضع في الاعتبار النمو الاقتصادي وميزانية الحكومة والقوى العاملة الوطنية وأصحاب الدخل المنخفض ومشاركة قطاع كبير من المواطنين في النشاط. وكان بيان الحكومة ذكر، أنها تخطط للحفاظ على دورها في تقديم الخدمات الضرورية والرعاية الاجتماعية لمواطنيها على صعيد آخر، قال هاشم بن عبد الله بن هاشم يمانى وزير الصناعة والكهرباء، السعودية أن السعودية ستبدأ محادثات ثنائية حول القضايا التجارية مع بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية، في أوائل السنة المقبلة المقبل في إطار سعيها للانضمام إلى

الأساسية من امدادات المياه والطاقة إلى الخطوط الجوية دعماً كبيراً مما سبب عجزاً هائلاً في الميزانية العامة منذ بداية الثمانينات. وتحذرت الخطة عن خفض نفقات الدولة وخفض عجز الميزانية الحكومية من خلال السماح للقطاع الخاص بتمويل وتشغيل وصيانة بعض الخدمات التي يمكن القيام بها طوال السنوات الماضية كبروت الحكومة في كل مناسبة نيها في تجديد الاتفاق الراس مالي الحكومي الجديد وحث القطاع الخاص على تمويل تطوير البنية الأساسية. غير أن المطالبين يقولون أنهم لا يرغبون في تمويل مشروعات مثل محطات المياه والكهرباء، لا قدر ربحاً. وتهدف الحكومة إلى زيادة دخل الدولة من عوائد المشاركة في أنشطة القطاع الخاص وبيع أصولها. الحكومة تخطط لبيع الخطوط السعودية، غير أن الاقتصاديين قالوا أن المستثمرين لن يقبلوا عليها حتى تحقق أرباحاً.

أفوجت الحكومة عن خططها للتخصيص، مائدة إلى زيادة قدرة الصناعة المحلية على المنافسة واجتذاب رؤوس أموال أجنبية، وخفض نفقات الدولة، مع توفير فرص عمل لمواطنيها البالغ عددهم ١٢ مليون نسمة، ومنع القطاع الخاص لنمو أكبر في الأداء الاقتصادي. غير أن الحكومة لم تذكر تفاصيل عن الشركات أو القطاعات التي تعتزم تخصيصها كما لم تشر إلى موعد البدء في تنفيذ العملية التي كانت موضع أخذ ورد ونقاش تمتد على السنوات الثلاث الأخيرة. والذي يلهم من خطة الحكومة، أن الأهداف الرئيسية هي تشجيع رأس المال الوطني والأجنبي على الاستثمار محلياً، وزيادة فرص العمل، ورفع دخل الفرد، وزيادة فعالية الاقتصاد وقدرته على مواجهة المنافسة العالمية، وخصوصاً في ضوء الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهو ما تأمل أن يتم بحلول سنة ٢٠٠٢. وتدعم الحكومة العديد من الخدمات

الكويت

لأن « المجلس الأعلى للبترول » يستغيثهم ويتفرد بالقرار

نواب في البرلمان يطالبون الحكومة اطلاعهم على الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية

الهدف من المطلب هو حرمان الحكومة حتى من استخدام سلطتها التنفيذية قبل مشاركة مجلس الأمة أولاً، فهو السلطة المنتخبة من الشعب ومنوط بها التحري ومراقبة عمل السلطة التنفيذية في كل ما يتعلق بالصلصة العامة. ويدع مطلب آخر صادر عن مجموعة من النواب «مؤسسة البترول الكويتية» لتنسيق سياساتها الاستثمارية مع هيئة الاستثمار الكويتية، التي تدير محافظ أوراق مالية أجنبية تتجاوز قيمتها ٤٠ مليار دولار.

يدع الموقعون على المطلب مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها بإطلاع المجلس قبل إبرام اتفاقات جديدة أو تشييد مشروعات جديدة.

وتنوي «شركة النفط العربي» زيادة الإنتاج بحوالي ٥٠ ألف برميل يومياً إلى ٣٥٠ ألف برميل يومياً بحلول سنة ٢٠٠٠. وتمتلك شركة يابانية حصة الأغلبية في الشركة بينما تملك كل من الكويت والسعودية حصة نسبياً ١٠٪. وينتهي اتفاق الشركة مع الرياض سنة ٢٠٠٠.

ويقول خبراء الصناعة أن الشركات العملاقة مثل بريتش بتروليوم والبريطانية «شيفرون» والأمريكية «دوتال» الفرنسية، حريصة على توقيع اتفاقات فنية للمدخل في صناعة النفط بهذه الدولة الخليجية. وكان ناصر الصباح، رئيس اللجنة المالية في مجلس الأمة، أشار الأمر على أنه «مسألة سيادة» وأشار إلى عدم الرغبة في أن يهيمن أحد على قطاعات من عمليات النفط الاستراتيجية.

وتعمل الكويت لرفع قدرتها الإنتاجية بحوالي مليون برميل يومياً إلى ٣٠٠ مليون برميل يومياً بحلول أول الثمانينيات. وقالت الكويت التي استقلت عن بريطانيا سنة ١٩٦١ بتقييم صناعة النفط في السبعينيات وأصبحت سنة ١٩٨٠ «مؤسسة البترول الكويتية» التي تمت لتصنيع واحدة من أكبر عشر شركات نفط في العالم.

بسرعة أيضاً إلى تحقيق «العلاية» والمنافسة، في اتفاق المنطقة الحادية قبل تجديده وفقاً لنصوص الدستور. وتقول مصادر سياسية إن المطلب الأخير، مثله مثل المطلب الثلاثة الأخرى ذات الصلة بقطاع النفط، هو أولاً وإخيراً مطلب سياسي، وليس ملزماً دستورياً لأنه لم يصدق عليه كقانون. لكن بعض النواب احتجوا بأن لهم حقاً دستورياً في الموافقة على أي اتفاق يتعلق بالموارد الطبيعية.

وتشرح المصادر ذاتها، أن

النفط العربي الموقع عام ١٩٨٨ سبنتي خلال نحو خمس سنوات. وانتهت الحكومة سنة ١٩٩٥ من حيث المبدأ على تجديد العقد لكنها لم تتخذ خطوات تعاقدية بعد. غير أن النواب بقيادة أحمد السعدون، رئيس مجلس الأمة، رفعوا توصية جديدة تطلب أن تقوم الحكومة بإطلاع المجلس على تفاصيل المفاوضات التي تقوم بها تمهيداً لإبرام اتفاقيات مع الشركات الأجنبية التي تتعلق باستثمار الموارد النفطية الوطنية.

ويدع المطلب الذي صنف عليه

مجلس الأمة فلقون أيضاً من أن «المجلس الأعلى للبترول» ينوي بحث إمكانية تعديل اتفاقات المساعدة الفنية الحالية للحصول على خدمات مقابل رسوم والمبرمة مع شركات نفط عمالية كبرى إلى صيغة قد تشمل اقتسام الإنتاج. وتسيطر الكويت التي تقدر حصتها في إطار منظمة أوبك، بمليوني برميل يومياً على ٧٠٪ من احتياطيها للنفط العالمية. ومن ضمن حملة لتبريد الموقف أدلى عيسى المريدي، وزير النفط، بملوه وتعمل في القول أن اتفاق شركة

الأعلى للبترول، لا يكشف أوراقه ولا يطلع أحداً على ما يباحثه في اجتماعاته وما يتخذه من قرارات ووقوفه من اتفاقات. وسارع الشيخ صباح الأحمد الصباح القائم بأعمال رئيس الوزراء الذي يتعاضد في أوروبا، وزير الخارجية، المتوقع أن يرأس اجتماع المجلس الأعلى للبترول في طمعة النواب إلى أنه سيتم مشاورتهم حال الموافقة على أي اتفاقات فنية جديدة مؤكداً على الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وقالت مصادر سياسية أن نواب وشكا النواب من أن «المجلس

من أجل تعزيز مركزها الدولي لتجارة إعادة تصدير السيارات

سوق عملاقة عوائد ٣٠٠ مليون دولار لاستيراد ١٢٠ ألف سيارة في السنة

سمعت «سوق السيارات»، والمشروع الجديد سيقوم إلى جانب هذه السوق، ويشتمل تخزين السيارات المستوردة بكل أنواعها سواء كانت جديدة أم مستعملة، وربما تولت شركة خاصة إدارة المشروع تحت رقابة سلطة الجمارك، إلا أن المسؤولين فهموا أصحاب الشأن والتجار منذ البداية أن الفكرة لم تقم على أساس المنافسة ولكن على أساس إتاحة الفرصة للشركات الجديدة لتجد مكاناً أفضل لها للعمل، وأنهم وأخرون في أن تكون المنطقة الجديدة لتجارة السيارات مساندة ومساندة لسوق السيارات التي افتتحتها البلدية. ومن المتوقع عندما ينتهي تنفيذ المشروع وإقامة نظام التخزين والمصارف أن يبلغ عدد السيارات التي تستوردها دبي بغرض إعادة تصديرها حوالي ١٤ ألف سيارة شهرياً، أي بزيادة تبلغ ١٢٠ ألف سيارة على عدد السيارات التي يتم استيرادها بغرض إعادة تصديرها حالياً.

وتقو تجارة إعادة تصدير السيارات الصغيرة الحجم عادة إلى الدول ذات الكثافة السكانية العالية والتي يتبع سكانها بمستويات دخل محدودة. وقدرة المعلنين قيمة المبيعات التي ستؤمنها تجارة إعادة تصدير السيارات بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار في المرحلة الأولى. وأشار هؤلاء إلى أن أبرز ميزات المشروع هو أنه ذو كلفة متدنية ويتم بأسلوب إدارة متطور تكنولوجيا يمكن من خلاله استغلال المرافق القائمة في دبي لخدمة تجارة إعادة التصدير لتحقيق عائد تجاري ضخم.

وبناء المنشآت الخاصة بالمعرض، ورضدت اللبناني والمستويات مبلغاً يناهز ستة ملايين درهم، على أن يتم التنفيذ على مراحل متفاوتة ومتتالية. ويقوم المسؤولون، أن تقتصر المرحلة الأولى على فرز ١٢٠ ساحة لأقامة معارض لتخزين السيارات وصيانتها. وكشف هؤلاء أن أكثر من ١٢٠ شركة تقدمت بطلبات رسمية للحصول على مركز للتسويق والعرض من خلال المجمع الضخم، على أن يضم كل معرض ٥٠ سيارة في الأماكن المخصصة للعرض التابعة لكل شركة، مما يعني أن المجمع سيحتوي على أكثر من ستة آلاف سيارة في المرحلة الأولى.

ويقول أن يتجاوز عدد السيارات التي ستقضمها السوق، في حال اكتمال بنائها، عشرة آلاف سيارة في أن واحد في المستقبل، وأن تؤمن منطقة السيارات الجديدة نحو ألف فرصة عمل ثابتة. وكانت دبي تستورد وتعيد تصدير ما يراوح بين خمسة آلاف وستة آلاف سيارة مستعملة في الشهر أو ما يقارب ٧٠ ألف سيارة سنوياً في المتوسط. إلا أن هذه الأرقام تراجعت أخيراً إلى ما يراوح بين ٣٥٠٠ وأربعة آلاف سيارة، والسبب في ذلك هو عدم وجود أماكن متاحة للتخزين. وتنفيذ المشروع المقترح لحل مشكلة التخزين سيحول الإمارة مركزاً عالمياً لتجارة السيارات المستعملة والجديدة في آن معاً. فندى أصبحت مركزاً لاستيراد السيارات وإعادة صيانتها قبل إعادة تصديرها إلى أوروبا وجنوب أفريقيا والهند وسنغافورة واليابان والكثير من البلدان الأفريقية. وكانت الإمارة شهدت قبل سنة إعلان قيام منطقة للسيارات

تتخذ «صلصة موانئ» وجمارك دبي» خطة طموحة لجعل الإمارة المركز الاتحادي الأول لإعادة تصدير السيارات في منطقة الشرق الأوسط والأسواق الواسعة التي تتعامل معها في آسيا وأوروبا وأفريقيا. لقد أصبح بالإمكان تنشيط تجارة السيارات وزيادتها بنسبة ٤٠٪ عن طريق تزويد الإمارة بالمرافق اللازمة التي يحتاج إليها القطاع الخاص لتخزين المركبات الآلية وإعادة تصديرها. والخطة التي درست منذ فترة طويلة ستسمح بضمها لقيمة تجارة إعادة تصدير السيارات انطلاقاً من إمارة دبي لتصل إلى ٢٠٠ مليون دولار في السنة.

وقد أعدت سلطة الجمارك مشروعاً متكاملأ بإشرت تنفيذه بعد نيلها موافقة السلطات المحلية على طلب قيمته التي تجاوزت ٧٠ ألف متر مربع، وهي من أكبر مساحات المعارض في منطقة الشرق الأوسط. وذكر المصدر ذاته أن الأرض قدمت مخدة من الحكومة إلا أن سعرها الحقيقي في السوق يبلغ ٤٠ مليون درهم (نحو ١١ مليون دولار). وقد بإشرت السلطة تنفيذ عملية ترتيب الأرض وتمهيداً

لبي

دراسة

٤,٥% توقعات نمو الناتج المحلي لسنة ١٩٩٧

٤٢,٥ مليار درهم إجمالي الإستثمارات في دولة الإمارات

شعبة البحوث والدراسات في غرفة تجارة وصناعة الشارقة، أكدت في دراسة شاملة توقعات اجمع عليها الخبراء والمحللون الاقتصاديون، من أن إجمالي الاستثمارات في الإمارات مرشحاً لارتفاع في هذه السنة إلى نحو ٤٢,٥ مليار درهم (١١,٦ مليار دولار) بمعدل نمو ٢,٩% عن سنة ١٩٩٦.

وعزت ذلك إلى تنفيذ مشاريع في مجال الكهرباء والماء في الإمارات الشمالية، ومشروعات المساكن الشعبية، بالإضافة إلى كليات التقنية العليا ومشروعات الصرف الصحي وبناء مستشفيات وعيادات في الإمارات الشمالية، فيما توقعت الحكومة أن الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع هذه السنة إلى نحو ١٧١ مليار درهم (٤٦,٦ مليار دولار) بمعدل نمو ٤,٥% عن سنة ١٩٩٦. كما يتوقع أن يرتفع ناتج القطاعات غير النفطية في سنة ١٩٩٧ إلى نحو ١١٢ مليار درهم (٣٠,٥ مليار دولار) بمعدل زيادة ٥% عن سنة ١٩٩٦.

وبرئاسة شعبة البحوث والدراسات في غرفة تجارة وصناعة الشارقة، تشركا على احصائيات وزارة التخطيط أيضاً، إلا أنه يتوقع من استعراض الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي أن قطاع الخدمات الحكومية ما زال يستحوذ على النسبة الأكبر من الناتج الإجمالي إذ حقق ما نسبته ٢٠,٧% من إجمالي الناتج المحلي، أي ما يعادل نحو ١٧,٥ مليار درهم، وباتت في المرتبة الثانية قطاع التجارة والبنادق والطعام وخدمات الإصلاح التي بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٦,٤ مليار درهم (٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي).

وأحتل قطاع الصناعات التحويلية المرتبة الثالثة ضمن القطاعات غير النفطية للناتج الإجمالي للدولة، حيث بلغت قيمة مساهمته حوالي ١٤,٩ مليار درهم تمثل ما نسبته ٨,٦% من قيمة الناتج الإجمالي، وفي المرتبة الرابعة جاء

قطاع التشييد والبناء الذي مثل ما نسبته ٨,٦% من هيكل الناتج المحلي بقيمة تعادل نحو ١٤,١ مليار درهم، أما المرتبة الخامسة فقد كانت من نصيب قطاع العقارات وخدمات الأعمال الذي بلغت مساهمته من الناتج الإجمالي حوالي ١٣,١ مليار درهم تمثل نحو ٨% من الناتج المحلي لسنة ١٩٩٦.

وبلغ حجم الاستثمارات التي نفذت خلال سنة ١٩٩٦ حوالي ٤٠,٩ مليار درهم بنسبة زيادة قدرها ٢,٨% عن سنة ١٩٩٥ الذي بلغت فيه الاستثمارات ٢٩,٨ مليار درهم، وذلك نتيجة لزيادة الاستثمار في قطاع الأعمال والقطاع الخاص.

ويؤيد ذلك نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت ما يقدر بنحو ٢٤% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمدلات العالمية، ويعكس ذلك اهتمام الدولة وحرصها على استمرارية التنمية والنشاط الاقتصادي المتنامي.

وعند توزيع إجمالي الاستثمارات

على القطاعات وجد المحللون الاقتصاديون أن القطاعات الإنتاجية قد حظيت بالحصة الكبرى، حيث بلغت الاستثمارات الإنتاجية في سنة ١٩٩٦ نحو ٢٥% من جملة الاستثمارات المحققة، أي ما يعادل ٢٢,٥ مليار درهم.

وانعكس ذلك في حجم الاستثمارات الذي شهدته قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الكهرباء والماء والبناء.

وفي المرتبة الثانية، من حيث حجم الاستثمارات جاءت قطاعات الخدمات الإنتاجية التي استحوذت على ما يقدر بنحو ٢٤% من جملة الاستثمارات، أي ما يساوي ١٣,٩ مليار درهم.

وتماثلت هذه الاستثمارات في مشروعات النقل والمواصلات ومشروعات المؤسسات المالية للبنان، إضافة إلى مشروعات التجارة وخدمات الإصلاح ومشروعات العقارات وخدمات الأعمال.

وفي المرتبة الثالثة والأخيرة، جاءت القطاعات الخدمية، حيث بلغ حجم الاستثمار الذي حظيت به نحو ٤,٥ مليار درهم، تمثل نحو ١١% من إجمالي الاستثمارات لعام ١٩٩٦.

وباستعراض الجهات التي قامت بتنفيذ هذه الاستثمارات، تبين أن قطاع الأعمال والقطاع الخاص قاما بتنفيذ نحو ٦٦,٥% من جملة الاستثمارات بإجمالي قدره ٢٧,٢ مليار درهم، في حين أن الاستثمار الحكومي بلغ نحو ٢٢,٥% من جملة الاستثمارات بما يعادل نحو ١٢,٧ مليار درهم، وهذا يتماشى مع سياسة الدولة في إعطاء القطاع الخاص الفرصة في المساهمة في التنمية والصناعات بمسؤوليات أكبر في تنفيذ مشروعات.

ويستخلص المحللون أن الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات شهد تحسناً ملحوظاً خلال سنة ١٩٩٦، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ١٧١,٦ مليار درهم محققاً معدل نمو قدره ٢,٩% عن سنة ١٩٩٥.

حيث كان حوالي ١٤٧,٥ مليار درهم وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ارتفاع الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية، وارتفعت مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي بنسبة ٦,٤% من نحو ١٠,٢ مليار درهم في سنة ١٩٩٦ ويعزى هذا إلى الارتفاع الذي طرأ على أسعار النفط الخام وارتفع فائض العوزان للتجاري بصورة كبيرة، ففي حين استقر بين ١٧ و١٨ مليار درهم خلال السنوات الثلاث الماضية، فإنه في سنة ١٩٩٦ حقق فائضاً كبيراً قدره ٢٨ مليار درهم، إذ بلغت الواردات ما عدا الصادرات مليار درهم في حين أن الصادرات تجاوزت الـ ١٢٦ مليار درهم، وتماثل صادرات النفط ما نسبته ٤٥% والغاز والمنتجات النفطية الأخرى ٥٠% والصادرات السلعية الأخرى وإعادة الصادرات تمثل ٤,٥% بما يعادل ٥٤,٥ مليار درهم.

سلطنة عُمان

جشع بعض المسؤولين يفكك الدولة

عزل السلطان قابوس؟

لكنون بمثابة «حارس» أو «مفسر» للقانون، لكن السؤال هو: متى سيحدث ذلك؟ ففي مقابلة أجراها أخيراً ونشرت في مجلة شؤون خارجية، (راجع نص المقابلة في عدد «الميزان» المذكور آنفاً)، وفي مقابلة لم تُنشر في عُمان، قال السلطان قابوس، أنه يأمل أن يطبق القانون الأساسي تطبيقاً كاملاً بحلول سنة ٢٠٠٠.

غير أن وزراء يتنازعون فيما بينهم، ويسعون لمعزل السلطان من معرفة ما يجري في البلاد، مما يجعل من المؤكد أن الموعود الذي ضربه السلطان في مطلع القرن المقبل لن يلبى.

لقد كان العثمانيون فخورين بجولة سلطانهم السنوية على المناطق لائق الشعب على الطبيعة. أما الآن، فقد باتت زياراته أقصر وباتت على الأرجح مسجلة مسبقاً بحيث لا يلتقي السلطان إلا بالناس الذين ليس لديهم ما يقولون. فقد كان في الماضي يواجه أعداداً كبيرة من رعاياه، فيحصل منهم على معلومات أولية ومباشرة عن مشاكلهم. وأما اليوم فقد باتت الجولة السنوية للسلطان استعراضاً عاماً، يحضره أفراد منتقون بعناية، يرجعون إليه أسئلة معدة سلفاً تحت مراقبة شديدة وخفية. فلم يعد يسمح لأحد بأن يقدم بشكواه ونظائمه إلى السلطان مباشرة، ذلك أن الوزراء الأقوياء، الذين لا يرغبون في أن يقرهم السلطان ويوجههم أمام عامة الناس، أخذوا يشتدون على أن الأولوية، هي سلامة صلاب الجلالة.

وحق مجلس الشورى الذي كان مجلساً وأدعاً عندما أقيم سنة ١٩٩١ بات الآن عدم الفعالية فعندما كانت مداوالت تنقل على التلفزيون، كان

نشرت مجلة «ايكونوميست» البريطانية مقالاً حول خطورة تطورات الأوضاع في سلطنة عُمان والفساد الضامت المستشري فيها، ومحاولات كبار النافذين عزل السلطان عن الشعب وعن محرمات الأمور في السلطنة، فيما يلي نصه:

يقول كبار المسؤولين العُمانيين إن سلطنتهم مختلفة عن غيرها من الدول المجاورة لأنه لا وجود فيها لأي فئات معارضة.

فإذا كان ذلك صحيحاً في الماضي، فإنه لم يعد كذلك الآن، ذلك أن النفط الذي يمر على سلطنة عُمان حوالي نصف لخزائنها بات ثروة متناقصة الأمر الذي جعل أمال البلاد معقولة على الغار الطبيعي لكن الثروة لم تعد تنساب بشكل مريح كما كان الحال في السابق.

وما يزيد من حدة الخلافات في الدولة سلوك المسؤولين الذين عزلوا أنفسهم عن عموم مواطنيهم، وما يؤثر المزيد من القلق أنهم يحاولون عزل الحاكم السلطان قابوس بن سعيد عن شعبه.

لقد أعدم السلطان بناء عُمان الحديثة منذ أكثر من ربع قرن مراعياً التيارات التي تتلهم من تحت، وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أعلن السلطان تبني القانون الأساسي أو الدستور القائم على الشريعة الإسلامية، (راجع «الميزان» العدد التاسع - المجلد الرابع - حزيران/يونيو ١٩٩٧)، ويفترض في القانون الجديد أن يزيد عُمان بيلانحة للحقوق تكفل حرية الصحافة والتسامح المدني، والسيادة العرفية والجنسية، وهذه ملامح غير مشهودة في منطقة الخليج.

وعلى وجه التحديد، دعا السلطان إلى إنشاء محكمة عليا

الإمارات

الدخول في عصر البورصة بات وشيكاً

المضاربات تتسع بين الشركات التي للأجانب حصص فيها

أضفاء مزيد من المرونة على شروط الاقراض وتسبب الفوائد على القروض وهي أمور ستكون في صالح دعم القطاع الصناعي وتزوي مصادر اقتصادية على علم وبراية أن وجود صندوق تمويل صناعي في أبوظبي سيسهم في توفير موارد لتسهيل عملية تخصيص بعض المشروعات الصناعية الحكومية والتي أعلنت المؤسسة العامة للصناعة التي تشرف على هذه المشروعات تبنيها في تخصيصها. وطبقاً لنظام الصندوق فإنه يقوم بتمويل المشروعات الصناعية الموجودة في أبوظبي، سواء كانت جديدة أو قائمة بالفعل. ووفق النظام المحدد للصندوق فإن مدة القرض لا تقل عن ٢ سنوات ولا تزيد عن ١٠ سنوات في حين أن الحد الأدنى للقرض هو ٥٠٠ ألف درهم، أما الحد الأعلى فيجب أن لا يتجاوز نسبة ١٠% من رأس مال الصندوق واحتياطياته أو ما نسبته ٥٠% من كلفة المشروع وحدد نظام الصندوق سعر الفائدة بـ ٤% وأن تحسب الضمانات المقدمة لأي قرض بـ ١٠٠% من قيمة القرض، وتشمل الضمانات الأوراق المالية ومكاتب ومعدات المصنع أو عقارات. وتخضع المضاربات على القروض إلى اشتراطات فنية من بينها ضرورة ملاءمة المصنع طالب التمويل للاشتراطات البيئية، كما تحظى الأولوية في التمويل للمشروعات التي تستخدم تكنولوجيا متطورة.

للتداول تتيجها وتربط هذه الصلات في ما بينها الإلكترونيات ويحدد قانون البورصة دور مكاتب السماسرة والوسطاء، والاشتراطات القانونية والفنية المتعلقة بهذه المكاتب، ولا يتوقع أن تزيد حدود رأس المال الخاصة بهذه المكاتب عن المستويات التي حددها مصرف الإمارات المركزي في تعميمات سابقة.

من جهة أخرى أعلنت المؤسسة العامة للصناعة أن صندوق تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي كان قد صدر مرسوم أميري بتأسيسه منذ فترة سيطرة على قريباً.

وقد قامت المؤسسة بتكثيف ندوة تعريفية بالصندوق لشرح الدور الذي يقوم به الصندوق والذي يبلغ رأسماله ١٠٠ مليون درهم. وتخصص موارد الصندوق لمشروعات صناعية يتم تنفيذها في إمارة أبوظبي ومن قبل مستثمرين لا تقل نسبة ملكية الإماراتيين بينهم عن ٥١% من إجمالي المساهمات.

ويعد صندوق التمويل الصناعي ثاني مؤسسة تمويل صناعية متخصصة بعد مصرف الإمارات الصناعي التي قامت بتأسيسه الحكومة الاتحادية بهدف دعم القطاع الصناعي في الدولة.

وتقول مصادر مالية أن قيام هيئة تمويل صناعي في إمارة أبوظبي لن يؤثر على دور مصرف الإمارات الصناعي، لكنها لم تستبعد أن يؤدي التفتت إلى

عمليات المضاربة التي تتم حالياً على أسهم الشركات الجديدة التي يعلن عن تأسيسها، وهي شركات ومصارف ضخمة بمشاركة هيئات ومؤسسات اجنبية، أخذ يسرع الخطى لتسريع إصدار قانون البورصة، والحد من الاختلافات حول.

وقالت مصادر، على رغبة في المستوى في وزارة الاقتصاد والتجارة، أن الخبراء يعكفون على «غربة» الاقتراحات كافة، التي تقدمت بها الجهات المختصة على المستويين المحلي والاتحادي تمهيداً لوضع صياغة نهائية تستوعب كل وجهات النظر، خصوصاً في السوق، على أن يتم رفعه إلى مجلس الوزراء لقراره ومن ثم عرضه على المجلس الأعلى للاتحاد وأصداره في مرسوم اتحادي من قبل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة.

وقالت المصادر ذاتها، أن هناك اتفاقاً على الخطوط العريضة المنظمة لعمل السوق.

ومعنا السماح للأجانب، بتلك الاسم ضمن نسبة معينة، وكذلك السماح بانراج أسهم الشركات الأجنبية ضمن اتفاقيات للأجانب المشترك والربط بين الأسواق المالية سواء على المستوى الإقليمي أو العربي.

وضمن وجهات النظر المتفق عليها، إنشاء هيئة تشتمل بالاستقلال لإدارة سوق المال على أن يكون لهذه الهيئة أكثر من دة

حكومة الجنزوري عينها على الاستثمارات المباشرة وأصدرت قانوناً لجذبها

■ مصر

حالات الإفلاس زادت وانتاج النفط تراجع وعائدات «قناة السويس» شحت

في خطوة صوفت عليها وقتاً، وأشيعتها اللجان الخاصة برسماً ومناقشة، أصدرت حكومة كمال الجنزوري قانوناً جديداً يهدف لجذب استثمارات مباشرة وبت الحيوية في برنامج التنمية الاقتصادية الراسي إلى القضاء على بقاء نظام التخطيط المركزي ومنع دور أكبر للقطاع الخاص.

وعلى الرغم من التوقع على القانون في شهر أيار/ مايو الماضي، إلا أن القانون السابق لإزالة سلوريا حتى الآن.

وبعكس القانون هدف حكومة الجنزوري في تحرير الاقتصاد، وتطوير القطاعات التي تحظى بأولوية عن طريق منح حوافز لاجتذاب المستثمرين.

والقانون الجديد يمتنع المستثمرين في «توشكي» والوادي الجديد، أعاد صورياً لمدة عشرين سنة، ويحصل المستثمرون في المدن الجديدة والمناطق الصناعية، والمناطق الصناعية التي تبنى حديثاً، على إعفاء لمدة سنوات عشر، وفي المدن سنوات خمس.

وتأمل الحكومة أن يجد قانونها الجديد من البيروراطية أن لا يتطلب من المستثمرين سوى إبلاغ الهيئة بأن المشروع ضمن القطاعات الستة عشر التي تشجع بأولوية مثل الصناعة والتعدين.

وفي مجال السياحة، وهي مصدر رئيسي للعملة الصعبة، تعدد اللاتحة عدد الوحدات التي يمكن أن تبنيها منشأة سياحية للمستثمرين.

وقدما يتعلق بالتوسع، فإن المستثمر في ظل القانون القديم كان

يحتاج إلى تصريح قبل التوسع في مشروعه، بينما لا يتطلب القانون الجديد الموافقة على مشروعات محددة فالهيئة العامة للاستثمار تقرر مجالات الاستثمار وتضمن المستثمرين حقوق التوسع في استثماراتهم كما يقررون خلال عشر سنوات طالما علوا في المجال الذي حصلوا على تصريح خاص به.

كما تغير اللائحة ما جاء في القانون القديم بشأن الحوافز الضريبية. وكان القانون القديم ينص على مد الإعفاء الضريبية للمستثمرين الذين يؤسسون في مشروعاتهم في السنوات العشر الأولى بحيث يتمتعون بالإعفاء لمدة سنوات خمس أخرى. ويوفر الممثلون المدافعون عن القانون الجديد أنه في ظل القانون القديم يمكن أن يؤسسون المستثمر في السنة التاسعة فيحصل على إعفاء لمدة خمس سنوات أخرى، ولكن وفقاً للقانون الجديد أمامه عشر سنوات ليحصل بعدها ويعتد ليس هناك أي إعفاءات.

كما يعكس القانون رغبة مصر في التحول الاقتصادي من خلال إلغاء الإشارة إلى تحويل الأرباح ورأس المال. فقد كان على المستثمرين من قبل المرور بإجراءات مطولة وتقديم بيانات مالية، لكن في القانون الجديد لا توجد شروط بشأن التحويل، ففي السابق كان يطلب إجراء دراسات موسعة كما كانت الشركات ملزمة بعدم تحويل الأرباح بالكامل. ويتباين رواد الأعمال تجاه القانون، فمنهم من يجد أن عدم الإشارة إلى تحويل الأرباح في الوقت الذي يعكس فيه القانون رغبة في

التحول الاقتصادي أمر معيق. فالقانون يقتصر على إشارة واضحة إلى حق من يرغب في الاستثمار من مصر في تحويل أرباحه أو رأس ماله، فمما يحدث في حالة التراجع عن التحول الاقتصادي؟ وتساؤل البعض الآخر كيف تستفيد المشروعات القائمة من القانون الجديد نظراً إلى أن القانون القديم كان يبعد الإعفاء الضريبي في حالة زيادة رأس مال المشروع القائم. وقد تزامن الإعلان عن القانون الجديد مع صدور تقرير رسمي صادر عن مركز المعلومات في مجلس الوزراء، دل على حالات الأقالس في قطاعات الأعمال بنسبة ١٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية.

وأوضح التقرير في عدد حالات الأقالس زاد إلى ٩٥,٦٩ حالة من ٨٤,٩٤ بارتفاع ١٠,٧٥. حالة إلا أن التقرير استمر مشمراً إلى عدم إرسال بعض المحافظات لحالات الأقالس لديها خلال شهر أيار/ مايو وحزيران/ يونيو الماضيين ولهذا اعتبرها رقماً مبهمة وهو ما يعني أن النسبة الحقيقية لنمو حالات الأقالس قد ترتفع.

وخلال شهر حزيران/ يونيو وحده بلغت الأرقام المبدئية لحالات الأقالس ٦٦٩ من ١٧٨٤ بانخفاض ١١٦٥ حالة.

وفي المقابل زاد عدد شركات الأموال المصرية التي حصلت على موافقات بتمويلها من هيئة الاستثمار ومصلحة الشركات خلال النصف الأول من هذه السنة ووصل إلى ١٦٦٢ شركة ارتفاعاً عن ١٢٥٢

شركة بنمو ٢٨,٦٪ من الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٦. وأوضح التقرير أن الشركات الجديدة التي وافقت عليها هيئة الاستثمار انخفضت إلى ٦٦١ شركة من ٦٢٧ شركة بارتفاع ٢,٥٪ بينما بلغ عدد الشركات التي وافقت عليها مصلحة الشركات ٩٩١ شركة ارتفاعاً عن ٦٦٦ شركة بنمو ٦٠,٨٪.

ويبلغ إجمالي رؤوس أموال الشركات الجديدة الموافق عليها من الجهتين ١٢,١٤٦ مليار جنيه ارتفاعاً عن ٨,٩١٠ مليار جنيه بنمو ٤٧,٥٪ من الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٦. وخلال شهر حزيران/ يونيو الماضي أيضاً بلغ عدد الشركات الجديدة ٣٣٢ شركة انخفاضاً عن ٣٦٥ شركة في الشهر ذاته من السنة الماضية بارتفاع ٢٨,٤٪.

وبلغت رؤوس أموال الشركات الجديدة في حزيران/ يونيو ٤١٢ مليون جنيه مبرهاً عن ١,٠٥١ مليار جنيه للشهر ذاته من السنة الماضية بارتفاع ٦٠,٧٪. وبلغت نسبة التراجع بارتفاع ٢٨,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

خلال الأشهر الستة ٧٦٤ مليون دولار مبرهاً عن ٧٩١ مليون بنمو ٣,٧٪. وخلال شهر حزيران/ يونيو الماضي وحده هبط إنتاج البترول إلى ٢,٥٢١ مليون طن من ٢,٥٢١ مليون بنمو ٢,٥٪. وفي حزيران/ يونيو ١٩٩٦ بنمو ٩١ ألف طن فقط أي بتراجع نسبته ٢,٥٪.

وزاد الاستهلاك المحلي النفطي ما بين الشهرين إلى ١,٩٠٠ مليون طن من ١,٨٤٠ مليون طن بنمو ٣,٢٪. وبلغت قيمة الصادرات ١٢٤ مليون دولار انخفاضاً عن ١٤٠ مليون أي بنمو ٢٨,٤٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

ويشير التقرير في ملحق آخر، إلى استمرار تراجع مؤشرات أداء قناة السويس خلال النصف الأول من هذه السنة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من السنة الماضية حيث انخفض إجمالي عدد السفن المارة بنسبة ١,٧٪.

وأظهر التقرير تراجع العائدات من عبور السفن بنسبة ٢,٧٪ إلا أن عدد ناقلات البترول العابرة زاد بنسبة ٠,٦٪. وزاد إجمالي حمولة السفن بنسبة ١,٧٪. وبلغ عدد السفن العابرة خلال النصف الأول من هذه السنة إلى ٢٢٨ سفينة من ٢٤٧ سفينة بنمو ١٢,٠٪ وتضمن العدد الإجمالي ١١٩٢ ناقلية بترول من ١١٨٥ ناقلية بنمو ١٧٩ مليون طن مقابل ١٧٦ مليون بزيادة ثلاثة ملايين طن.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

وأيضاً التقرير أوضح أن إنتاج النفط المصري تراجع بنسبة ٢,٦٪ خلال النصف الأول من هذه السنة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٧٪.

Proxima For Translation

0181 863 9558

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

FAX:0181 863 2873

المتوقع نمو مقداره ٦,٧٥٪ في سنة ١٩٩٨

■ المغرب

١,٥ مليار درهم من بروكسيل لتمويل مشروعات لسكك الحديد والمياه

في آخر إجراء رسمي له قبل الانتخابات التشريعية القادمة، وتشكيل الحكومة الجديدة، وقع محمد الفخاج، وزير المالية، وأريان أوبوليسكي، نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار لتوقيع لاتحاد الأوروبي، اتفاقاً يمتدح البنك بموجبها قرضاً قيمته ١,٥ مليار درهم للمساعدة في تمويل تطوير شبكات السكك الحديد والمياه.

ويهدف الاتفاق الأول، الذي تقدر قيمته بـ ٩٢٢ مليون درهم إلى إنجاز مشاريع لتطوير السكك الحديد، بما فيها تهيئة الخط بين مكنيتي «فاي» وميدي سليمان، وقرى مناطق ريفية بجهة الشرق.

أما القرض الثاني وقيمته ٥١٢ مليون درهم فيتمثل الشطر الأول من قرض قيمته ثلث مليار درهم لتمويل حوالي ٢٠ مدينة مغربية بجهة الشرق.

ويوقع البنك بتمويل مشاريع استثمارية منذ سنة ١٩٩١ تتفرق قيمتها ٢ مليارات وحدة نقدية أوروبية في ١٢ دولة مغربية.

إلى ذلك، توقع «المركز المغربي» لدراسة الظرفية الاقتصادية، لرصد الأداء الاقتصادي نمو الاقتصاد المغربي بنمو ٦,٧٪ في سنة ١٩٩٨

إذا ما تمخّلت الحكومة «في حدود مقبولة» لدعم ومساندة النمو. وقال الحبيب المالكي، رئيس المركز، أن السنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٨ متفائلة عمومياً فقرة «نمو متسارع» على الرغم من انكماش الاقتصاد في سنة ١٩٩٦ بنمو ٢,٨٪ بعد نمو بلغ ١٢٪ في سنة ١٩٩٦.

وتبدو توقعات المركز لسنة ١٩٩٧ أكثر تفاؤلاً من توقعات وزارة السكان وعلى الرغم من أنها تتفائل على انكماش الاقتصاد في هذه السنة إلا أن المركز يتوقع أن يكون ذلك بوتيرة أقل أي ٠,٨٪ في حين يتوقع وزارة السكان أن تصل حدة التراجع في النمو إلى ٢,٨٪.

وقال المالكي عند تقديم التقرير السنوي للمركز أن العامل الأساسي الذي أدى إلى انكماش هذه السنة هو انهيار المحاصيل الزراعية الذي «كذب كل التوقعات المعلقة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، وقال أن توقعات المركز كانت مبنية على محصول متوسط يبلغ ٦٠ مليون طنار لكن حصاد الموسم لم يزد عن ٣٠ مليون طنار.

وقال أن لوجهات نمو باقي القطاعات مبهمة جداً، خاصة في أعمال المعادن التي يتوقع أن تنمو

بنمو ٧,٢٪، والصناعة (٢,٨٪)، والبناء، والتشييد العامة (٥٪).

لكنه أضاف أن هذه التوقعات لم تستطع أن تعكس انكماش الاقتصاد الناجم عن السقف الضيق في التمويل، ومن العوامل الأخرى التي ستؤثر على الأداء الاقتصادي التحولات السياسية الجارية المتمثلة في الحملات الانتخابية التي تمتد على نحو ٥ أشهر والتي وصفها المالكي بأنها «عدة طويلة تؤثر على القرار الاقتصادي، وتفسد «هناك أنجاز بعض المشاريع لأسابيع عدة تأجيل الحملات الانتخابية».

أما العامل الأساسي الآخر فهو قانون موازنة ١٩٩٧ - ١٩٩٨ الذي تمت المصادقة عليه أخيراً. وقال المالكي أن القانون جديد من ناحية نوابه لكنه يقول أن لم يكن مثيراً من نواحي التدابير الضرورية لدعم عجلة النمو. وقال أن صياغة قانون الموازنة قد يؤخر إلى أواخر الدولة واضعافها وكبح نمو القطاع الخاص، مضيفاً «القطاع الخاص يحتاج إلى حكومة قوية لكي يتطور وهذا ما يستخلص من تجارب كل الدول المتطورة».

ويوقع المركز عدم تجاوز معدل التضخم ٣,٧٪ هذه السنة، فقد بلغ

معدل الأشهر الخمسة الأولى من هذه السنة ٠,٢٪. فمعدل المركز مرتبط معدل التضخم إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية، خصوصاً الخضار والفواكه واللحوم، ويتوقع انخفاض مستوى المعيشة بنمو ٢٪ بسبب تراجع استهلاك الأسر مع تراجع الدخل الزراعي.

وأكد المالكي على دور الحكومة في دعم النمو وتوفير المناخ الملائم له. وقال أن المركز طرح منذ مدة مفهوم المحفز القابل للتصل كإساس لسياسة الموازنة بما غير التصور الذي يتحكم في مبالغته من تصور ينطلق من الشفوط كحدود يجب احترامها إلى تصور ينطلق من الوسائل المتاحة والامكانيات المتوفرة كأداة يجب استغلالها.

وقال «الصناعة الخاصة» بعد هذا الا في كتب الاقتصاد، وحتى في هذه الكتب ما من هذه المفاهيم في فقط جود اقتراح يصعب في قياس الفارق بين النموذج الاقتصادي نظري خالص وما يحدث في الواقع».

مضيفاً: «على الدولة أن تتدخل بدورها في تنظيم الدورة الاقتصادية عبر الوسائل المتوفرة لديها خاصة الموازنة بدلاً من الاعتماد على القنطرة».

ويوقع المركز عدم تجاوز معدل التضخم ٣,٧٪ هذه السنة، فقد بلغ

ما حدث في العراق يجب ألا يحدث في بحر قزوين

رائحة النفط تفتح شهية السياسيين الأميركيين!

□ أفضل تعريف لمنطقة بحر قزوين هو أنها كتلة كبيرة من النفط الكامن تحت البحر، تحيط بها دول مثقلة لاستخراجها.

وفي اعتقاد صناعة النفط العالمية أن الاحتياطي النفطي لبحر قزوين يقسم قرابة ٢٠٠ مليار برميل تقدر قيمتها بالأسعار الحالية ٤ تريليون دولار (٤٠٠٠ مليار دولار)، بالإضافة إلى احتياطي مماثل من الغاز الطبيعي. فلا عجب أن اثنين من أطراف منطقة قزوين والقوقاز هما الرئيس الأمريكي جيمس ج. أوليف والرئيس الجورجي إدوارد شافارنادزه، قد توجهوا إلى واشنطن خلال هذا الصيف، سعياً وراء تحسين العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأميركية.

والخطر المائل أن يغلب الإندهاش البترولوي المخاوف السياسية الأميركية. فمن ناحية يبدو التحدي مسألة عملية بالنسبة إلى الأميركيين، ذلك أن كميات صغيرة نسبياً فقط من نفط قزوين يمكن أن تصل إلى الأسواق عبر خط من الأنابيب، مزعم اعتاده قنصل قريباً من إيران إلى البحر الأسود عبر بلاد الشيشستان المضطربة. لكن بناء خطوط أنابيب جديدة تمتد غرباً وجنوباً يتطلب على اعتبارات سياسية شائكة إلى الدول الثمان في المنطقة، وفي دول مجاورة لروسيا والصين وتركيا وإيران، ومعظم قادة دول تلك المنطقة.

يحكمون حكماً ديكتاتورياً أوتوقراطياً ويأملون في استمرار حكمهم هذا اعتماداً على القوة النفطية.

أما التحديات التي تواجه واشنطن، فقد لخصها ستروب تالبوت، نائب وزير الخارجية، أخيراً في خطاب له مشدداً على الوعد الهائل الممل على طريق الحرية الجديد، وهو الطريق الذي يربط تجارة الشرق والغرب، لكنه حذر من السماح للنفط بإطلاق مزاحمة أميرالية بين الدول الكبرى تضر بمصالح سكان المنطقة. فقد قال «في التمثل الجيوستراتيجية للنفط وممارستها، فلنتمكن من أننا نذكر في إطار مناسبات للقرن الحادي والعشرين لا للقرن التاسع عشر».

ومع ذلك، فإن خطاب تالبوت يبدو، في ناحية منه، أنه يتجاهل الناحية التي قمها يدعوها إلى الإبقاء القوي للحظر الذي فرضه الكونغرس سنة ١٩٩٢ على تقديم مساعدات أميركية إلى الرييجان. وقد كان القصد من ذلك القانون، أي القسم ٩٠٧ من قانون دعم الحرية، معاقبة أندريجان بسبب فرضها حظراً تجارياً ضد أرمينيا من جراء النزاع المستحكم حول منطقة ناغورنو كاراباخ. فهذا الحظر له أهمية خاصة بالنسبة إلى شركات النفط نظراً إلى أنها تسعى إلى الحصول على قرض مدعومة من الحكومة الأميركية لتمويل عمليات الحفر وبشمارح خطوط

الأنابيب. إذ إن مثل هذه المساعدة ممنوعة الآن فيما يتعلق بالمشاريع في أندريجان. وتلقى قضية شركات النفط دعماً من قطاع كبير من الديبلوماسيين الكبار الذين يخشون لهذه الخبايا معركة حقيقية، بين فيهم وزير الخارجية السابق جيمس بيكر، والمستشارين السابقين للأمين القومي برنت سكوكروت وزيغفوري بريسكي، وجميعهم لديه بعض الأعمال والمصالح في تطوير نفط بحر قزوين...

فالنزاع على منطقة «ناغورنو كاراباخ» يمثل عنواناً للفتنات والاضطرابات السياسية والعرقية في تلك المنطقة، فهي بصورة رئيسية مسقط للآرامن داخل الرييجان، خلقه جوزيف ستالين عندما وضع تخطيطه للعلاقات السوفياتية في محاولة منه لقمع مختلف الجماعات العرقية والدينية. وسنة ١٩٨٨ نشب العنف في منطقة «ناغورنو كاراباخ» عندما هب الأرمن المسيحيين مطالبين بحكم ذاتي حقيقي داخل أندريجان، التي يشكل معظم سكانها من المسلمين الناطقين بالتركية. وتدخلت من جراء ذلك حرب شعبة، انتهت بان

روايت مكانها عندما أرسلت جمهورية أرمينيا المستقلة حديثاً جيشها إلى المنطقة عبر الحدود. وقد قام الفريقان كلاماً بنذير المدنيين، وأسفر النزاع عن تفجير ٨٠٠ ألف أندريجاني، لكن وقف إطلاق النار

حصد بشكل أو آخر طوال السنوات الأربع الماضية.

وربما كان هناك سبب موجب لإنهاء أو تعديل القسم ٩٠٧ من قانون دعم الحرية، بعد انضمام أميركا إلى روسيا وفرنسا كمشاركين في رئاسة محادثات السلام المتعلقة بمنطقة «ناغورنو كاراباخ»، لكنه يتعين على واشنطن أن تشير بحذر شديد وهي تجري تعديل على سياساتها هناك، وفي منطقة قزوين الأوسع. أما القادة الشيوعيون السوفييت السابقين الباقين في السلطة، فتختلف قوة أحدهم عن الآخر. فقد ألغت شيفارنادزه أنه رجل مصلح وديموقراطي، بينما لم يثبت حيدر علييف ذلك. أما الرئيس الأرمني ليهان تر - بتروسيان، فقد أعيد انتخابه سنة ١٩٩٦ في اقتراح مشكوك بصدقه.

وهكذا، ظل الفساد والقمع السياسي وانتهاك حقوق الإنسان من السمات البارزة في المنطقة. وأما الولايات المتحدة الأميركية فلديها عادة فحيدة وسيئة من حيث إخضاع مياستها الديموقراطية عندما تلوح أمام السياسيين وشركات النفط الدافعة لهم إمكانية الوصول إلى احتياطات النفط الأجنبية. وهذا ما حدث في العراق... لكنه يجب ألا يصح في حوض بحر قزوين (راجع «الميزان الثقافي والمعدني» على الصفحة ١٢).

عن «نيويورك تايمز»

ضوابط اقتصادية

يكبتها سياسات الضريبة

□ كنت في الأسابيع الأخيرة أتصفح مجموعة مجلة «باناش» البريطانية القديمة لعام ١٨٨٦، وهي مجلة ساخرة بأسلوب راقٍ تميز به القرن التاسع عشر، وقد استمر ظهورها بشكل انقطاع طوال ثلاثة قرون قبل شرائها وإعادة إصدارها بشكل جديد وفاسل من قبل رجل الأعمال المصري المعروف محمد الفايد التي تكبد خسائر من جراء ذلك زادت على سبعة ملايين جنيه استرليني حتى الآن. وقد لفت نظري في هذا الجزء من المجلد مقالاً أهداه حول الميديونية العامة أخبرت له عنوان «نجاح الفشل» والآخر حول ثري المناقشات البرلمانية بعنوان «الأسد والحمر» أنقل هنا بعض ما ورد فيها:

نجاح الفشل

إننا نشعر أحياناً بكثير من الفضول حول سر نجاح هذا القدر من الفشل - وهو نوع من الإزدهار تتميز به بلادنا. ذلك أن جهامة الاقتصاد السياسي المختبرين ما فتئوا يقولون لنا بين الحين والحين أن مديونيتنا الوطنية هي علامة ازدهارنا الوطني. إنهم يؤكدون لنا أن الاقتراض هو ركيزة الأساس للأعمال والتجارة. وهذه النظرية مقبولة بحماس لدى بعض الأشخاص، بحيث يبدو أن الغرق في الديون إلى أعماق ما يمكن، هو الهدف الأعظم وغاية اللامبالاة.

وإن يقع ركود وانحيار من جراء ذلك في بعض الأحيان، ليس له على ما يبدو تأثير يذكر، أو أي تأثير على الإطلاق، على الحد من نفق هؤلاء. لأن المغفلين أكثر عدداً من المحترفين الوغا. ولما كان يلزم واحد فقط من هؤلاء الإغاد لعدد كبير من المغفلين، فإن المبدأ الجميل القائل بالعرض والطلب يجري تعجده باستمرار.

طبعاً، المفترضون بالجملة أنفسهم لا يردعهم مصر القلة التي تكسب بينهم، لأن الاختيار الناجح يدعي الربح كله له، بينما تقع الخسارة في حال الفشل خصيصاً على المواطنين الدائنين.

الأسد والحمر

يقولون أن الأسد عموماً «بواصل الزئير لعدة ربيع ساعة، وعندما يخلو لنفسه يزار أيضاً عند الضوضاء في الصباح. وهذه العادة لدى الأسد قد تكون فيها إشارات نافعة لأولئك الأعضاء في البرلمان الذين يظهرون رغبة في تقليد أصوات تغلظها بعض فصائل الحيوان الأقل نبلاً».

صحيح أن الأسد ليس أكثر شعبية في مجلس العموم من الحمار الذي بلغ تقليد نهيقه في بعض الحالات درجة الاتقان، فإن بعض النواب بات من المستحيل تمييزه عن نهيق البهيمة الذي يقدرون.

وربما كان في المعلومة المذكورة أعلاه ما يشجع على تبني الأسد كاتومذون بدل الجحش الذي ما زال المفضل في الصباح. فلو أن النواب المحترمين الذين يسرهم النهيق يتصرفون ربع ساعة في الصباح على إطلاق زئير جيد، فإن طبيعة الأصوات التي تزعج وتقلق راحة الهيئة التشريعية أحياناً، قد تصبوا أكثر وقاراً إلى حد ما.

جحاش وحمر

ويعتوان «جحاش وحمر» كتيب مجلة «باناش» في عدد ٧ حزيران/يونيو ١٨٨٦ خيراً يقول:

إذا نجح الرئيس الأميركي بيرس في محاولة إسك انكلترا وأميركا من أننتهما، فمما لا شك فيه أن أذان انكلترا وأميركا لا بد أن تكون... طويلة جداً.

فضيلة الإفلاس

وفي تعليق لها بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٨٨٦ تقول: إن إفلاس روسيا هو الشيء الوحيد الذي يضمن قبولها في جميع المفاوضات المحتملة.

حق الملكية

وتقول في عدد ١٥ آذار/مارس من السنة ذاتها شيئاً ينطبق على ما تفعله «سوليدير» في بيروت:

إذا كان يجب احترام حقوق الملكية، فهل يحق لشركة خاصة أن تفرض الضرائب على الناس؟ وهل للملكية الحق في أن تفرض عليها الضرائب، أم هي مجرد مطلوبات فقط؟ وإذا كان للمحافظ ومسؤولي البلدية الحق في فرض الضرائب، وحق فرض الضرائب من حقوق الملكية، فهل المحافظ ومسؤولو البلدية من الأملاك؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما ملكية يكونون سوى الملكية العامة؟ وإذا كانوا من الأملاك العامة، ليس من حق العموم أن يفعلوا ما يشاؤون بما يملكون؟

عثمان عاظمي يقيم مجمعاً فندقياً في بيروت

الخييط اليهودي في متاعب «رويال مونصو»

□ اهتمت الإوساط الاقتصادية والإعلامية في بيروت بانتهاء أزمة مجموعة «رويال مونصو» الفندقية في فرنسا التي يملكها رجل الأعمال السوري عثمان عاظمي كما أشارت «الميزان» في عددها الماضي (المجلد الرابع - العدد العاشر - أ/ أغسطس ١٩٩٧)، خصوصاً أن عثمان عاظمي ينوي إقامة مجمع فندقي ضخم في العاصمة اللبنانية إضافة إلى مشاريع جديدة في بعض الدول العربية والمتوسطية، والمعروف أن عاظمي هو الآن رئيس منظمة المباحية الأوروبية.

وكادت «الميزان» أشارت إلى وجود جهات حركة الخيوط من وراء انتشار رغبة الاستيلاء على مجموعة «رويال مونصو» قاذلة إن لهذا قصة أخرى. وهذه القصة الأخرى الدور اليهودي في الأزمة نظراً إلى أن عاظمي منع الجهات الإسرائيلية واليهودية من الاحتفال بذكرى تأسيس دولة إسرائيل التي أعلن ميثاق استقلالها في فندق «رويال مونصو» الباريسي سنة ١٩٤٨. وأشارت جريدة «النهال» البيروتية إلى هذه الواقعة، التي كان عثمان عاظمي كلف عنها أخيراً، في مقال كتبه هاني حمود تحت زواية «في منتصف النهار» بعنوان: «أسئلة من خضم معركة رويال مونصو...» نعيد نشره فيما يلي.

معركة السيطرة على مجموعة «رويال مونصو» الفندقية الفاخرة استمرت بجوانبها المالية والقضائية المعقدة نحو سفلون، انتهت بمعركة

المجموعة إلى مالكتها ومؤسسها الدكتور عثمان عاظمي.

وعلى الرغم من أن النصر الذي حققه رجل الأعمال السوري، رئيس الاتحاد العربي للفنادق والسباحة، يضع حداً للحملة الإعلامية التي تعرضت لها المجموعة، فإن سلسلة من الأسئلة تستحق الطرح، ومن يملك الأجابة عنها يعرف ما إذا كانت هذه النتيجة نهاية معركة أم فصلاً من حرب.

فما من شك في أن المصاعب التي واجهتها مجموعة «رويال مونصو» وجوهراً. الفندق الذي يحمل اسمها على مقربة من قوس النصر الباريسي، كانت حقيقياً أزمة مباحية بعد حرب الخليج وانتهيار جدار برلين ومع ارتفاع الغواصة في أوروبا، استمرت للمرة الأولى سنة عام ١٩٢٩، أكثر من سبعة أعوام، مقارنة بمعدل ثلاثة أعوام للإزمات السابقة، وبعدها في معدل الاضلال إلى ٤٥ في المائة في مقابل ٦٥ في المائة خلال الأزمات السابقة.

أزمة مالية اضطلتها مديونية متراكمة بلغت ١,٤ مليار فرنك (٢١٠ ملايين دولار) لدى مصرف بعضها تشر وأزاداً تصليبها مع أزدياد قلها ومع انهيار قطاع العقار الباريسي الفاخر خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة.

ألا أن الأسئلة الباقية، والجديرة بال طرح، تتعلق بالجملة التي تعرضت لها المجموعة بشخص رئيسها الدكتور عثمان عاظمي، والتي أشرت سرياً - تحديداً - مع توصل المجموعة إلى اتفاق مع مصارفها الدائنة، وليس قبل.

من يفسر لماذا جاء أول العروض لشراء المجموعة المعترضة في حينه إلى محكمة باريس التجارية، تحديداً، من شركة إسرائيلية باسم

«كونترول سنتر غروب» ومركزها تل أبيب؟

من يفسر لماذا كان الدعم الرئيسي للعرض المباشر إليه من مصرفي «مزمري» و«هابويان» في إسرائيل ولماذا، عندما رفض العرض الإسرائيلي، تلاه مباشرة عرض من مجموعة «بارك» الأميركية ثم من رويجوتون - نعم ما غير؟

هل كان العرض الإسرائيلي بعيداً عن كون فندق «رويال مونصو» مكان إعلان غولدا مير ونيرون غوريون نشوء دولة إسرائيل في أيار/مايو ١٩٤٨، وتحديداً في صالة لويس السادس عشر التي أصبحت مطعم «كريستيانو» اليوم، ومنع الإدارة الحالية في ١٩٨٨ احتفالاً بالذكرى الأربعين للإعلان في المكان ذاته، وحلم رسماً زواا أهدم بالاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان السنة المقبلة؟

وهل كان وراء الحملة العنيفة على مالك المجموعة الفندقية كونه المحرك الرئيسي لمنظمة السباحة الأوروبية المتوسطية التي بدأت في ١٩٩٢ والتي فرضت ميثاقها على مئزر برشلونيه وتالياً لحظاظ مشروع الجمعية الشرق الأوسطية لمكاتب السفر والسياحة المتبعة من مؤتمر عان والدار البيضاء، ونواها الصلبة إسرائيل وتركيا وفرضت والأزمن؟ سلسلة أسئلة ربما بقيت من غير جوابها.

ويبقى الأسهل علينا القول أن المجموعة السوفيتية لأنها الإمبراطورية المباحية العربية الوحيدة في الغرب، التي لا يكتفي مالكتها بأن يكون مستثمراً تائهاً بل هو مديروها، وقد اكتسب عبرها خبرة لوريديتها في العالم العربي.

أما إذا كانت الأجابة غير ذلك فقد يكون من الصعب إغفال كون شركة «رويال مونصو» وإن انتهت لمصلحة الطرف العربي فيها، جزءاً من حرب لا تزال مستمرة.

■ جمارك

« منظمة «أونكتاد» تكافح الاحتيال الجمركي بنظام جديد لتسهيل نقل البضائع

شاحنات تختفي والتهرب ضارب أطنابه والفساد يستشري

جميع العمليات التجارية ذلك ان التبادل السريع للمعلومات، يساعد على الحد من الاحتيال. إذ ان الشاحنات المفقودة في أوروبا الوسطى اليوم، كما يقول المسؤولون في «أونكتاد»، قد يكون من المعتاد.

تصنيفها على أنها مفقودة قبل شهرين أو ثلاثة أشهر الأمر الذي يسهل على المجرمين إخفاء معالم جرائم الاحتيال.

أما بموجب الأنظمة الإلكترونية الحديثة، فإن أي عبور للحدود يمكن إبلاغه فوراً إلى نقطة العبور التالية، أو إلى الوجهة النهائية مباشرة، بحيث يجري التحقيق فوراً وسريعاً بأي شحنة متحركة عن موعدها.

فوق ذلك، فور وصول الشحنة سالمة يمكن إبلاغ الضامنين أو حاملي السندات الجمركية خلال ساعات قليلة بحيث يجري إطلاق الضمان أو الكفالة في غضون أيام.

بينما تتأخر هذه المعاملات، بموجب الأنظمة القائمة اليوم، عدة أشهر لكي يحصل الشاحنون وغيرهم على أموالهم نظراً إلى أن هذه الأنظمة تعتمد اعتماداً كلياً على الوثائق الورقية والخدمات البريدية.

ويستدفع المسؤولون في «أونكتاد» أن يجري اختبار النظام الجديد في السنة المقبلة ويرجع أن تبدأ التجربة الجديدة في جنوب القارة الأفريقية.

في الوقت ذاته متوافقة مع أنظمة مماثلة، يجري الآن تخطيطها أو تشغيلها من قبل المفوضية الأوروبية والهيئات المسؤولة عن نظام «تير» مثل: «المفوضية الاقتصادية لأوروبا» التابعة للأمم المتحدة، واتحاد النقل البحري العالمي.

وتنوي «أونكتاد» إقامة هذا النظام على أساس التجربة الناجحة لأنظمة المعلومات الإلكترونية التي طورتها فعلاً للإجراءات الجمركية، مثل: الأنظمة الأوتوماتيكية للمعلومات الجمركية (أسيكو)، وإدارة ومعالجة حمولات الترانزيت بموجب نظام معلومات الشحن المسبقة (أكيس).

ويكلف نظام «أسيكو» حوالي مليونين من الدولارات فقط لتزكيته نظير خمسين مليون دولار للنظام التجاري القائم المستخدم الآن في أكثر من سبعين بلداً حول العالم بما في ذلك أوروبا الوسطى والشرقية.

ومما يذكر أن أية معلومات الترانزيت الجديدة تصمم للعمل مع أي نظام إلكتروني جمركي.

مكافحة الاحتيال

وقد أثبت نظام «أسيكو» أن أنظمة المعلومات الأوتوماتيكية قد خفضت تخفيضاً كبيراً التكاليف التجارية، وفوق ذلك حدثت من عمليات الفساد من خلال تسجيل

تعاونه من مشكلات الاحتيال والفساد ونتائجها، قد بلغت مدى خطيراً، ذلك أن البلدان الفقيرة في هذه المجموعة، على قول الأمين العام لمنظمة «أونكتاد»، تعتمد اعتماداً أساسياً على الدخل الجمركي يتراوح من دولة إلى أخرى بين ٤٠٪ و ٨٠٪ من عائداتها.

وقد قال روبرت روكيبير، الأمين العام للمنظمة، في اجتماع عقده «منظمة الجمارك العالمية»، التي تتخذ من بروكسيل مقراً لها: «بالنظر إلى أن معظم عمليات الترانزيت العالمية مازالت مراقبتها تعتمد على وثائق ورقية فقط، فإنه من المستحيل اليوم تقدير الكم المتراكم من الأضرار الناجمة بفعل الاحتيال والفساد والأخطاء الإدارية غير المقصودة».

النظام الجديد

وينطوي نظام معلومات الترانزيت الجديد، الذي تمكك عليه «أونكتاد»، على توليق إلكتروني للترانزيت الأساسي والتبادل الإلكتروني للمعلومات بين الإدارات الجمركية وشركات النقل وغيرهم من العاملين في خدمات الترانزيت، بما في ذلك شركات التأمين.

والفكرة وراء ذلك هي إقامة آلية لمعلومات الترانزيت يمكن أن تستخدمها الدول الفقيرة، وتكون

الدول الأوروبية أدى إلى تزايد أعداد الشاحنات التي تختفي في الأرباب الأوروبية. وكان البرلمان الأوروبي أصدر تقريراً في شهر آذار/ مارس الماضي قدر فيه أن الاحتيال الجمركي يكلف دول الاتحاد الأوروبي ما لا يقل عن ٤ مليارات دولار في السنة الواحدة مؤخراً بالتوسط لعقد اتفاق إقليمي للترانزيت بين الصين ومونغوليا وروسيا، وتقوم بعمل استشاري حول ترتيبات للترانزيت تستهدف أحياء وطريق الحرير القديم من أوروبا إلى آسيا عبر الجمهوريات السوفييتية السابقة في آسيا الوسطى.

بنسبة كبيرة من خلال خفض الإجراءات الإدارية غير الضرورية وتقصير مدة التأخير في المراكز الحدودية.

الانهيار الأوروبي

يقول المسؤولون في «أونكتاد»، أن الأنظمة الدقيقة والموضوعة بعناية والمعمول بها حالياً في أوروبا، بخصوص تجارة الترانزيت، تقف على شفا الانهيار، ذلك أن نظام الترانزيت المشترك في «الاتحاد الأوروبي» مثلاً، يقضي بأن ناقل البضائع مثل السجائر والمشروبات غير ملزمين بدفع الرسوم الجمركية لدى دخول أراضي «الاتحاد الأوروبي» شرط أن يغادروا تلك الأراضي بالحمولة ذاتها، أو بدفع الرسوم في الوجهة النهائية في الاتحاد الأوروبي. لكن اعتماد التدقيق الكافي بين

عكفت منظمة «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» (أونكتاد) على تطوير نظام عالمي للمعلومات مختص بالترانزيت الجمركي، وقد شعرت المنظمة الدولية بضرورة هذا النظام، بعد موجة عارمة من الاحتيال الجمركي والتهريب والفساد في الدوائر الجمركية لبعض البلدان، تقول أنها تؤدي إلى «نتائج كارثية».

وفي رأي المنظمة، التي تتخذ من جنيف مقراً لها، أن الدول الفقيرة، المحصورة بين دول برية بشكل خاص، تواجه الآن تكاليف مضخمة للتقليل من نتائج التخلفات وعمليات الفساد على الحدود.

وتضرب على ذلك مثلاً الدول الصغيرة الفقيرة في غرب إفريقيا، حيث تقول أن تكاليف النقل عبر تلك البلدان تصل إلى أكثر من ٢٥٪ من قيمة البضائع المستوردة، بينما تجد بالمقارنة أن هذه الكلفة في الدول الصناعية لا تتعدى في المتوسط نسبة ٤،٤٪ مقابل ١٢٪ للدول النامية في مجموعها.

التجارة الإقليمية

وفي اعتقاد المسؤولين في المنظمة، أن أنظمة الترانزيت التي تتبع نقل البضائع عبر دولة أو أكثر إلى وجهتها النهائية يخلق روتيناً وشكليات للتدقيق على الحدود يمكنها أن تخفف تكاليف النقل

واشنطن تحاول قيادة « الجهد العالمي » لمكافحة

■ قضايا

« غسل الأموال » يؤرق الحكومات والأرقام تعدت ٤٠٠ مليار دولار!

عدد من البلدان تلاحق تاجراً أيضاً إضافة إلى نشاطات «فريق العمل المالي» وهي مجموعة دولية مستقلة شكلتها في ١٩٨٩ مجموعة الدول الاقتصادية الكبرى السبع لتعزيز تطوير ضوابط فعالة ضد «غسل الأموال» وتعزيز التعاون في التحقيقات بين الدول الأعضاء وبين مختلف بلدان العالم.

وقد سمعت قمة «الأميركتين» في ١٩٩٤ إلى تطبيق أساليب هذا الفريق في النصف الغربي للكرة الأرضية. وفي مؤتمر للمتابعة دعا روبرت روبين، وزير المالية الأمريكية، إلى اجتماع لوزراء، للعمل والمالية من ٢٩ بلداً في الأميركتين عقد في بونيفيس أيريس في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. وقال كيبي أن مؤتمر بونيفيس أيريس أدى إلى اتفاق حول العناصر الأساسية لاستراتيجية إقليمية منسقة لمكافحة «غسل أموال» المخدرات، وكانت النتائج حتى الآن مشجعة.

ولفت إلى أن أكثر من ثلث الدول التي شاركت في تلك القمة أصدرت تشريعات تجعل من غسل أموال المخدرات عملاً جرمياً، أو أنها أصدرت قوانين لمكافحة غسل الأموال. كما أن كثيراً غيرها يدرس مسألة القيام بذلك.

وفي حين أكد كيبي على أن المسؤولين عن الحفاظ على القانون يعملون جادين لأحداث أهداف مرجح المخدرات، أنه ليس «أولئك» الذين تكون جاهزين لتكثيف يدك على تهديد بطون بصورة مستمرة، ولإزالة مكافحة غسل الأموال في مهدها على الرغم من إحراز بعض التقدم. ولقد سمحت البنوك السويسرية مؤخراً على سبيل المثال لرجال البنوك الإيلاغ عن العمليات المالية والمصرفية والأرصدة المشكوك في أصولها من دون أن يشكل ذلك انتهاكاً لموضوع سرية الحسابات المصرفية.

من ناحية أخرى، يقول مسؤولون أن الطريق التي يريد اتباعها جون كيبي لتحقق الضرر برجال الأعمال الشرقيين والامتناء، أما للصوص ومن يقومون بغسل الأموال فيسجدون على الدوام الطرق المناسبة.

ولا يبقى في هذه الحالة سوى الأسلوب الذي يدعو فيتو تانزي لغرضه والذي هو في الوقت ذاته لن يكون عملاً سهلاً لأنه يقضي بالتوصل إلى اتفاق دولي حول قوانين ولوائح بخصوص عملية «غسل الأموال». لكن ذلك في رأي الخبراء عمل يستحق الجهد لأنه من دون القيام بعمل من هذا القبيل فإن تلك الجرائم سوف تزداد اتساعاً وشراسة.

ومن بين الإجراءات المتبعة لمكافحة عمليات «غسل الأموال» اعتبارها جريمة يعاقب عليها القانون. وتقوم ألمانيا ومونغ كونغ، على سبيل المثال، بوضع قانون يسهل تجميد ومصادرة الأموال التي يحوم الشك حول مصدرها، فيما تقوم بلدان أخرى، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بتوسيع المتطلبات على المؤسسات المالية من غير البنوك.

ويطلب ذلك كله تكريب موظفي البنوك على التعرف على المعاملات المالية المشكوك في أصولها.

وقد انتهت بعض الحكومات إلى تشكيل فرع استخبارات مالي خاص في هذا الشأن. وقد اختبرت الولايات المتحدة جدوى هذا العمل الاستخباراتي، الذي يعمل تحت اسم «شبكة

تنفيذ قوانين مكافحة الجرائم المالية في أميركا» ويتبع وزارة المالية وتبلغ ميزانيته السنوية ٢٢ مليون دولار ويبلغ عدد موظفيه ومحلبيه نحو خمسين شخصاً.

ويقول ريموند كيبي، وكيل وزارة المالية الأميركي لشؤون تنفيذ القوانين، إن تعقيد عملية عملة الاقتصاد ولد مشكلة «غسل أموال» المخدرات على نطاق دولي، مشيراً إلى «أن ازدياد تكامل الاقتصاد العالمي وإزالة الحواجز في وجه الانتقال الحر للأسواق اجتماعاً لايجاد فرص تجارية جديدة. لكن المؤسسات هو أن هذه الكفاءة والتفسير اللذين يوفرهما الاقتصاد العالمي للتجارة المشروعة يسهلان مهمة تصريف الأرباح التي يجنيها المجرمون.

وقال في شهادة له أمام لجنة العدل في مجلس النواب الأميركي يوم الرابع والعشرين من الشهر الماضي، إن مصلحة حماية الضرائب ومصلحة الجمارك تشددان جداً في ملاحقة غاسلي أموال المخدرات.

في سنة ١٩٩٦ وبعد إجراء ١٨٥ تحقيقاً وتوجيه ١٢٦٥ اتهاماً ١٠٣٦ أدانة تمكنت مصلحة الضرائب في الولايات المتحدة من وضع يدها على ما قيمته ٧٨ مليون دولار فقط من الأرباح غير المشروعة الناجمة عن تجارة المخدرات.

وخلال الفترة ذاتها حققت مصلحة الجمارك بما يزيد على ١٠٦٦ قضية. وفي الشهر الماضي، صادرت مصلحة الجمارك ١٠٢ مليون دولار نتيجة لتحقيق في عملية غسل أموال.

ولقد ثبت بالأدلة الصلبة أن المبادرات المتعددة الأطراف التي يتعاون فيها

يؤرق «غسل الأموال» الحكومات وقطاعات الأعمال في دول مختلفة لما يمكن أن يخلقه من أضرار باقتصاديات الدول.

وما يسبب القلق المستديم هو عدم معرفة حجم ذلك النشاط على وجه التحديد، إذ أن من يقومون بغسل الأموال «الغفرة» لا يملكون عن نشاطهم ويشيرون بتزوير تدمرت الأمانة العامة للأمم المتحدة أخيراً إلى أن الاتجار بالمخدرات وصل إلى ٤٠٠ مليار دولار سنوياً. وإذا أصيب إلى ذلك ما يأتي من عمليات التلمص والاحتيال المالي والذخيرة والجرائم الأخرى فسوف يزيد هذا المبلغ بنحو ربما سيضاعف.

ولقد نشر «مستندون النقد الدولي» بحثاً في سنة ١٩٩٦ ذكر فيه أن مجموع هذه النشاطات الاجرامية يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار يتم «تظيف» النسبة الأكبر منه. أما مجموع الأموال الغفرة التي يجري تداولها في العالم فهي أعلى من ذلك بضعمة مليارات من الدولارات.

ويعتقد بعض الخبراء أن حجم هذه الأموال قد يشكل تهديداً لاقتصاديات عدد من الدول، ويمكن أن يهدد استقرار النظام المالي العالمي. ويشعر هؤلاء بالقلق من حقيقة أن هناك جيلاً جديداً من العاملين في «تظيف الأموال» قادر على تقويض الجهود الدولية للقضاء على هذا النشاط.

ولقد وضع جون كيبي، عضو مجلس الشيوخ الأميركي، وهو ديمقراطي من ولاية ماساشوسيتس، كتاباً بعنوان «الحرب الجديدة» دعا فيه الولايات المتحدة ومن يحالفها في الغرب، إلى ضرورة شن حرب اقتصادية ضد الدول التي ترفض اتخاذ إجراءات لمكافحة «تنظيف الأموال» وأن تمنع مواطنيها من الاتجار مع تلك الدول أسوة بالمنع المفروض على الأميركيين بالاتجار مع كوبا. ويرى فيتو تانزي، الذي يترأس قسم الشؤون المالية في «مستندون النقد الدولي»، ضرورة فرض قواعد يمتنع على الدول اتباعها، وأن ترفض على الدول التي ترفض ذلك ضمانات عقابية.

ويوجد الخبراء القانونيين والعاملون في مجال المحاسبة والتدقيق صعوبة في تحديد ما عتبه جريمة غسل الأموال. ولقد أشار تقرير لوزارة الخارجية الأميركية أصدرته في آذار/ مارس الماضي إلى الطريقة التي يتم فيها تلك العملية، حيث يجري تقسيم تلك الأموال والأرباح الطائلة إلى مبالغ صغيرة يتم إيداعها في بنوك عديدة وفي مناطق مختلفة وتوزع على المؤسسات المالية من غير البنوك.

التحالف الكاثوليكي مع الأرثوذكسية الروسية والعالم الإسلامي يغضب أميركا واليهود

سولي في بناماء باستضافة نوريفيا في
أرلة من تسليم نفسه للواءات الأمريكية
أعقلته ونقلته إلى فيلاديا للحاكم
هجة،
والسفير الياباني أقر هذه الخطوة
بأنه هو المسؤول عن حادثة سبيستال
التي عيب لنفذين في الشهر
السي قاصداً سولياً بدى ليبيد وهي
بعد بانها عاضت نويات المتحدة
شيدوا نظراً إلى الخطر الدولي الذي
على عي جاهزية الدفاعي
وقد عمد الفتيكن على ما يبدو، تعيين
سوليتو أيار قاصداً إلى طرابلس في
الوقت سددت، كرسالة اعتراض على
الطاعة الأمريكية للجاهزية ليلية
ويبلغ المسؤولون لواء ٧٤ سنة من
ويتمتع بشخصية دبلوماسية ومرعة وبنكا.

■ الحزازيات

□ قرأنا في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي، وهو هيئة استشارية، تستعين الحكومة بإراقامها وتحليلاتها لتصويب سياساتها، أن حجم الإنتاج المحلي من القطعنة ١٩٩٦ وصل إلى ٨٠٦ آلاف برميل يومياً، أي بزيادة نسبتها ٦١ مقارنة مع إنتاج سنة ١٩٩٥ وعراً التقرير الزيادة المسجلة إلى احتياطي حقول جديدة في إطار تلكمة مع حقول قطنة بولاية

سلطنة عُمان

[illegible]

■ العراق

وهذه قصة تسويق النفط، هي المسألة التي بيع النفط بموجب الترتيبات المتفق عليها مع الأمم المتحدة

والذي بدأت عمليات النفط العربية في المرحلة الثانية من اتفاق النفط مقابل الغذاء في خواتيم الشهر الماضي بعد تأخير دام شهرين لتعديل خطة توزيع المساعدات

والتي ترقى إلى أشهر السنة الأولى التي بدأت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦

تعاقدت رينيتش شرابويو، من علماء وشركة الآف جريل يويما في هام كركون في حين تعاقدت شركة على شر، الف في سربل يويما

والذي أسسها محمد رشيد وزير النفط في بغداد بشكل مفصله في

بعدة المليون في سربل، الذي تسيطر عليه شركة نفط العراق

موجودة في جامعة بغداد في علوم في النفط

ومثال الشركة اليابانية المهمة بالمعاهد على شر، الف يرمين يويما

في الصناعات العراقية

من جهة ذات شركة الف كيان الفرنسية التي توفرت بجدة معها

على شر، الف يرمين يويما من النفط الخام بمقتضى هذا النفط مقابل

الذي

إيران

تجاهل طهران يعرقل تطوير حقول النفط والغاز في منطقة قزوين

جميع خطوط الأنابيب تمر عبر واشنطن و... تل أبيب!

بالدرجة الأولى، ذلك أن مرور النفط من آسيا الوسطى عبر إيران يدعم أهداف طهران الجيوبوليتيكية المعروفة من حيث توثيق العرى مع الجمهوريات الإسلامية الآسيوية الناطقة بالتركية والإيرانية، وهو حلم إيراني تاريخي، بالإضافة إلى كونه من المحركات السياسية الراهنة في طهران.

لكن المنافع الاقتصادية ليست كبيرة الأهمية لأن المبالغ المقدرة أن تجنيها طهران من رسوم المرور والتراخيص لن تتعدى في أحسن الأحوال مبلغ ٧٥٠ مليون دولار في السنة. وفي مقابل ذلك هناك عاملان مضادان:

● أن تزايد العائدات النفطية لجمهورية أذربيجان، قد يكون له فعل عكسي في المدى البعيد. نظراً إلى أن الأذربيجانيين قليلي السكان، وتزايد مداخيلها النفطية يضعها في مستوى أرفع من إيران، مما يثير الحساسيات العرقية والتعزات المحلية كما هو الحال بالنسبة إلى منطقة الخليج.

● ثم إن أي نفط جديد يأتي من آسيا الوسطى سوف يكون منافساً بالضرورة لنفط «أوبك» في الأسواق العالمية، ومنها إيران التي لن يعود في مقدورها أن تزيد من صادراتها.

بل إن هذه المنافسة المتوقعة من شأنها أن تخفض أسعار النفط بمقدار دولارين للبرميل الواحد على الأقل، الأمر الذي يشكل تخفيضاً في عائدات إيران الحالية بمبلغ ربما يعادل أو يفوق قليلاً ما يمكن أن تجنيه من رسوم المرور.

المنافسة الدولية

إن التنافس الدولي القائم الآن حول نفط قزوين لم يشهد له العالم مثيلاً من أيام شركة الهند الشرقية، قبل ثلاثة قرون، على حد قول جريدة «فاينانشال تايمز» اللندنية، عندما كانت السياسة الخارجية للقوى العظمى متشابكة مع مصالح الشركات الكبرى فيها.

وكما في الماضي، فإنه من الصعب التمييز بين ما إذا كانت تلك الشركات التي تقود السياسة الخارجية، أو أن تلك السياسة هي التي تمستخدم المصالح التجارية. وهذا هو الواقع اليوم في منطقة قزوين.

فمنطقة بحر قزوين، من الناحية الاستراتيجية هي نقطة إلتقاء أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، ولذلك فإن الثروة الكامنة فيها تشكل مزجاً محمواً من التنافس والتعاون والصخب السياسي والاقتصادي، وسوف تكون النتيجة حاسمة للنمو الاقتصادي العالمي في القرن المقبل، ولتأثير السياسي للحدود المستقلة عن الاتحاد السوفياتي سابقاً. وفوق ذلك سوف تكون حاسمة بالنسبة إلى العلاقات بين روسيا والغرب، وبالنسبة إلى دور إيران في الاقتصاد الآسيوي.

لكن الدوائر الأميركية، ودوائر الإيجات النفطية في الغرب تقول، أنه إذا كان هناك من درس يمكن تعلمه من «الهموم» القزوينية، فهو أنه كلما زاد عدد اللاعبين، وزادت خطوط الأنابيب النفط والغاز، كلما كان أفضل.

الوحيد، مما يعزز مداخيل طهران من التراخيص، ويعزز نفوذها السياسي والاقتصادي.

وبعادل ذلك في الأهمية، أن تصدير النفط عبر إيران يجنب أصحابه المخاطر والتعقيدات الناشئة من مسار مد خط قزوين المقترح، ومنها عاصمة الشانسان روسيا، وممانعة تركيا لأي زيادة في النقل البحري للنفط عبر البوسفور، وعدم قدرة الناقلات العملاقة على التصلب في البحر الأسود، ثم العدد الكبير من الدول التي سوف يقطعها الخط المقترح مما يقضي بتطويله كثيراً لاجتباب هذه العقبات.

السياسة في وجه الاقتصاد

إن خيار النقل عبر إيران له مزايا اقتصادية واضحة، لكن التعقيدات السياسية المرافقة شائكة وغامضة، لأن كل فريق تحرك مصالح مختلفة وأحياناً متضاربة. فهناك بالدرجة الأولى المعارضة الشديدة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، لأي وصلة مع إيران بالنسبة إلى نفط قزوين (وهي اعتراضات موثقة جيداً)، كما أن روسيا تعارض بقوة أي خيار لتصدير نفط القوقاز وآسيا الوسطى يجنب المرور في أراضيها، وبالتالي يخفف من تأثيرها الاقتصادي على تلك الجمهوريات الجديدة.

وامام اثرييجان أربعة خيارات، لكنها ليست خاصة بها، وهناك قوى أخرى سوف تكون مشاركة لها بالضرورة.

١ - الخيار الأول، تحسين أو إعادة بناء الخط الحالي إلى «باطوم» عبر «القوقاز».

٢ - الخيار الثاني، تحسين وحماية الخط الحالي عبر عاصمة الشانسان «غروزي» إلى شبكة التصدير الروسية.

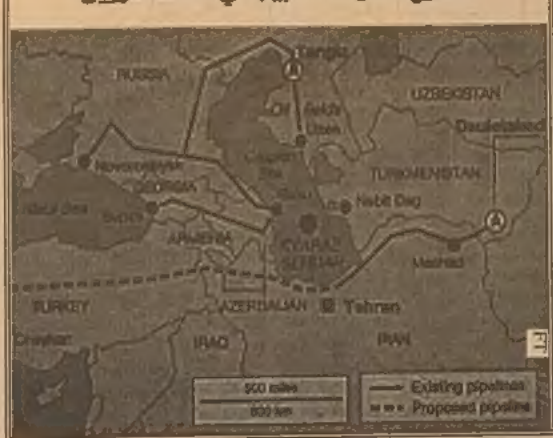
٣ - الخيار الثالث، ربط المنابع الأذربيجانية بكونستانتينوبل أنابيب قزوين، وهو مشروع لما يزل على الورق وتعرضه تعقيدات جيوبوليتيكية تحل فيها تركيا وأرمينيا بالإضافة إلى روسيا.

٤ - الخيار الرابع، هو التصدير عبر إيران باستخدام خط الأنابيب الحالي باتجاه تبريز أو جنوباً بالناقلات من العواصم البحرية الإيرانية على الخليج.

وتؤكد الدراسة المذكورة، أن المرور عبر إيران يوفر أقصر وأسرع وأرخص منفذ إلى موانئ التصدير العميقة المياه.

● المصدر الثاني، تركمانستان، حيث يتوقع أيضاً تزايد الإنتاج. لكن الحقول التركمانية بعيدة، سواء بسواء، عن شبكة خطوط الروسية وعن خط قزوين المقترح، يضاف إلى ذلك أن الخطوط التركمانية متباعدة جغرافياً، لكنها ممتلئة بأقرب إلى إيران منها إلى روسيا. وبالتالي، فإن أفضل وسيلة للنقل، هي الناقلات البحرية.

مشاريع خطوط الأنابيب في منطقة قزوين



أما بالنسبة إلى الدول المصدرة، فإن المرور عبر إيران من شأنه أن يزيد العائدات النفطية الحكومية ويعزز استقلالية تلك الدول ويخفف من اعتمادها الهيمنة الروسية.

وبالإضافة إلى أن المرور عبر إيران يزيد من العائدات الصافية للدول المنتجة فإنه يتيح لها فرصة مهمة للتنوع فلا تبقى معتمدة على مصدر واحد. والأهم من ذلك أن الوصلة الإيرانية بالنسبة إلى قازاخستان وتركمانستان يمكن توسيعها كثيراً، بأسرع مما هو ممكن في الممرات البديلة. وأما بالنسبة إلى أذربيجان فإن الخيار الإيراني يمنحها مبرراً إلى أسواق أوسع مما يتيحها خط جبلي في منطقة «باطوم» يعرض المنطقة إلى التلوث.

المنافع والأضرار

أما بالنسبة إلى إيران فإن المنافع الرئيسية التي يمكن أن تجنيها من مرور النفط القزويني عبرها، هي منافع سياسية

الامر الذي يجعل تصدير النفط التركماني عبر إيران خياراً مغرباً بوجه خاص.

● المصدر الثالث، وبعد أكبر مصدر للنفط الجديد غير المستخرج، هو قازاخستان، التي ينقل نفطها حالياً عبر روسيا مع أن الزيادات الجديدة في الإنتاج تقرر نقلها هذه السنة عبر إيران.

ويقول خبراء النفط، أن قازاخستان تمسك بالمفتاح الجيوبوليتيكي لـ «الوصلة» الإيرانية، فإذا تم بناء خط قزوين المقترح قبل الانتهاء من الخط الأذربيجاني والتركمني يمكن أن يجد في ذلك منفذاً، وهو خيار يفضله المصروف الإيراني، لكنه يتوجب على هذين البلدين بناء خطوط جانبية طويلة للاتصال بخط قزوين، قد يصل طولها بالنسبة إلى تركمانستان أكثر من ١٠٠٠ كيلومتر. أما إذا تأخر بناء الخط المذكور، أو صرف النظر عنه، فإنه لا مفر لطاقة الإنتاج الإقليمية هناك من أن تأخذ الخيار الإيراني، بل إن إيران في هذه الحالة تصبح المعبر الحيوي والمجدي

الفريد كفاءة عظمى وحيدة في العالم، واستخدام مركزها كأكبر مستهلك في العالم للنفط المستورد، لغرض أولوياتها المحلية على خلافاتها عبر سياسات غير محدبة تجاه إيران وبلدان أخرى بحجة حقوق الإنسان. وهذا يمثل تطوير الموارد في آسيا الوسطى حيث تمتد خطوط أنابيب النفط مع السياسة لتشكّل وضعا شديداً الانفجار بشكل خاص.

وهناك في واشنطن من يقول أن السياسة الأميركية تجاه إيران، من شأنها في المدى البعيد أن تخدم الأغراض الروسية في آسيا الوسطى، ذلك أن منع الانتاج السريع للموارد النفطية هناك يعرقل نشوء وتطور دول قوية ومستقلة كانت سابقاً تحت مظلة السوفييتية وتزتر الحدود الجنوبية لروسيا. الأمر الذي يترك المنطقة عرصة للقوة الروسية وعملاً مغرباً للمغامرات العسكرية المتهورة.

أما الدوائر الأوروبية فإنها تقول من غير صوابية أن أسلم وأقل طريق لنقل النفط من باك على بحر قزوين هو تمريره عبر إيران وإلا فإن الطرق البديلة سوف تكون مكلفة ومعقدة ومعرضة للتوترات الإقليمية.

إعادة تشكيل الخطوط الإيرانية ويقول خبراء الصناعة النفطية أن «الوصلة الإيرانية» هي الأكثر معقولة لسببين.

● الموقع الجغرافي، الذي يجعل نقل النفط عبر إيران سريعاً ورخيصاً.

● وجود شبكة خطوط إيرانية قائمة يمكن تطويرها وإعادة تشكيلها بسرعة فضلاً عن وجود مرافق كبرى للتصدير عبر الموانئ الإيرانية.

وإعادة التشكيل هذه لا تحتاج حالياً سوى مد وصلات من المنابع إلى الشبكة الإيرانية لا يزيد طولها كحد أقصى عن ٣٠٠ كيلومتر فقط.

وفي دراسة للجدوى الاقتصادية لإعادة التشكيل هذه أنه بالإمكان بهذه الطريقة تزويد المدن الإيرانية الشمالية، مثل تبريز وطهران بنفط حقول منطقة قزوين كمحاولة لقاء تسيير الشبكة الإيرانية. عكس وجهتها الراهنة، أي أنه بدل تزويد المدن الإيرانية الشمالية بالنفط الإيراني من الجنوب على الخليج شمالاً، يمكن لهذه الشبكة بكلفة قليلة نقل النفط القزويني من الشمال إلى الجنوب.

وفي تقرير لصناعة النفط أن كلفة هذه العملية إن تعدت ٦٦٤ مليون دولار، وتبقى كلفة التراخيص عبر الأراضي الإيرانية قليلة جداً فلا تزيد على ٨٠ سناً للبرميل، كما أن توسيع الشبكة الإيرانية لتلقي المزيد من النفط لن يزيد على ٩٠٠ مليون دولار. بل إن طوماس ستارف في دراسته بعنوان: «الوصلة الإيرانية»، يشير إلى أن هذه الكلفة ستكون أقل بكثير في حال إقامة عمليات التوسيع للأنابيب باستخدام مثبجات الحديد والصلب الإيراني والمهندسين الإيرانيين.

البداخل الأذربيجانية

هناك ثلاثة مصاصم للإنتاج النفطي الجديد أو القابل للزيادة تتلخّص لتأثراً ملحوظاً من توسيع شبكة النقل عبر إيران:

● المصدر الأول، هو انتاج أذربيجان، التي ينظر له أن يتضاعف من ٤٠٠ ألف برميل في اليوم حالياً إلى مليون برميل في اليوم في غضون سنوات عشر.

بعد زيارة الرئيس الأذربيجاني حيدر عفيف، إلى واشنطن في الشهر الماضي، والترحيب الاستثنائي الذي لقيه من قبل شركات النفط الأميركية، وتوقيع اتفاقيات معها، اتخذت مسألة خطوط أنابيب النفط من المنابع القزوينية إلى المصبات البحرية أبعاد جديدة وأهمية تتعدى المسائل النفطية بعد ذاتها إلى الأمور السياسية والاقتصادية والجيوبوليتيكية. وقد سبق أن عالجت «الميزان» التعقيدات الجيوبوليتيكية أكثر من مرة.

المسألة الأرمنية

وكان واضحاً أثناء زيارة حيدر عفيف إلى واشنطن أن اللوبي الأرمني في الكونغرس الأميركي، كان يعمل جاهداً لمنع التقارب الأميركي الأذربيجاني وإبقاء أذربيجان على لائحة الحظر الأميركي لكن اللوبي النفطي الأميركي هذه المرة تصدى بقوة غير مغفولة للنشاط الأرمني في الكونغرس، بحيث أن وأضحى السياسة في واشنطن يدارا بتصريفون متجاهلين الإحتجاجات الأرمنية. وقد قال أحد المدافعين عن مصالح شركات النفط في الكونغرس تعليلاً على ذلك:

«لقد ولت الأيام التي كان فيها الأرمن يعلنون السياسة الأميركية في تلك المنطقة. لقد انقلب الموجه، فإذا كان الأرمن لم يدركوا ذلك بعد ويفهموا حجم التحول الحاصل، فإن قطار الإزدهار في المنطقة سوف يلتهمهم».

وكان من نتيجة ذلك أن الأذربيجان نجحت في توقيع عقود لاكتشاف وإنتاج واقتسام النفط مع أربع شركات أميركية كبرى هي: «شيفرون»، و«اموكو»، و«موبيل»، و«أكسون»، بمبالغ تزيد على ٢٠ مليار دولار.

وقد كان حجم هذا المد النفطي الأميركي في أذربيجان محيراً لروسيا أيضاً، بصفتها الدولة الحاصلة في أذربيجان سابقاً. لكن الروس هذه المرة تصرفوا بشيء من الواقعية المعقولة من حيث السعي للحد من كثرات مسددة في الظلمة النفطية القزوينية خشية استبعادهم من جني ثمارها جملة وتفصيلاً.

وهذا أدى بدوره إلى معالجة سريّة جديدة لمشكلة «الشانسان» نظراً إلى أن خطوط أنابيب النفط الموصلة إلى روسيا سوف تمر عبرها.

المشكلة الإيرانية

وكما فعل اللوبي النفطي الأميركي بالنسبة إلى تغيير موقف واشنطن من باك، يسعى الآن إلى لفت نظر الإدارة الأميركية إلى خطورة استبعاد إيران من «الحلقة النفطية» القائمة في منطقة قزوين. ذلك أن الحظر الأميركي المفروض على الاستثمارات النفطية في إيران، سواء بالنسبة إلى الشركات الأميركية أو الأجنبية، قد حرم الشركات الأميركية من عقود كبيرة كانت يصعد إيرابها مع إيران فيل فرض الحظر.

ومن أبرز المنقذين لحساسية الأميركية تجاه إيران جيمس شلمينغ، وهو وزير سابق للطاقة ومدير سابق لوكالة «الاستخبارات المركزية»، وقد وجه شلمينغ انتقادات قاسية لسياسة الحظر تجاه إيران متهماً إدارة بيل كلينتون باستخدام احتياجاتها للنفط المستورد كسلاح للضغط السياسي.

وقال شلمينغ في هذا الصدد: «إن أميركا تحاول استخدام مركزها

قوانين البورصة تحد من الاستثمارات الأجنبية

مشكلة المصارف العمانية في ضعف ترسُمليتها وتركيزها على القروض الاستهلاكية

منذ سنوات ثلاث لتخفيض محافظ القروض الشخصية إلى المستوى المحدد، والهدف من ذلك هو تحرير الأموال التي تمسك للقروض الشخصية بغية استخدامها في القروض الاستثمارية في المجال الصناعي.

البورصة والاستثمار الأجنبي

وبمع أن عُمان قد أنشأت سوقاً مضمونة للأسهم والأوراق المالية، إلا أن حجم التداول في البورصة بقي محدوداً جداً لأن عدد الشركات المدرجة فيها قليل، وبسبب نقص السيولة حاولت عمان استدراج رسائل اجنبية للإستثمار لكن القوانين المعمول بها والأنماط الإستثمارية المعروضة ليست مشجعة للإستثمار الاجنبي بدرجة كافية. فالقوانين العمانية لا تسمح للأجانب بتملك أكثر من ٤٩٪ من أسهم أي شركة، ووفق ذلك فإن القانون المعمول به غير مؤثر للشركات العمانية التي تتخذ شركاً اجنبياً فالعربية المعروضة على الشركات العمانية تتراوح بين ١٠ و ٢٠٪ لكن هذه النسبة ترتفع إلى ما بين ٢٠ و ٥٠٪ عند أدنى مساهمة اجنبية في أي شركة عمانية.

وهكذا بقيت الأسهم المعروضة في بورصة مسقط قليلة وغير وافية لتلبية الإستثمار الاجنبي. ولهذا فإن المساهمات الأجنبية في الشركات العمانية المدرجة في بورصة مسقط لا تتعدى نسبة ١٠٪. والجدير بالذكر أن بورصة مسقط تلقى منافسة حادة من دولة الإمارات العربية المتحدة نظراً إلى أن قوانين الامارات تسمح للأجانب بالتملك الكامل للمعنى من الشركات.

وواقع أن الشركات العمانية ترغب في التوصل مع شركات اجنبية لزيادة ترسُمليتها وتوسيع افاق عملياتها وأسواقها، لكنها لا تقبل على ذلك بسبب قوانين الضوابط التي تنقلها من إطار ضريبي منخفض إلى إطار ضريبي مرتفع.

وهكذا أضطرت الحكومة العمانية أخيراً إلى تعديل بعض القوانين الضريبية لتشجيع الاستثمار الاجنبي وتسهيل المشاريع التي يدخل فيها شركاء اجانب، ومن ذلك مثلاً أن الشركات العمانية وحدها كان لها الحق في الاعفاء الضريبي الكامل، أما الآن فقد منح بحق الاعفاء من الضريبة للشركات التي يدخل فيها شركاء اجانب في قطاعات معينة مثل الصناعة والتعدين وصيد الأسماك والزراعة.

كذلك أصبحت مدة الإعفاء الأصلية (خمس سنوات) قابلة للتجديد لمدة سنوات خمس أخرى.

القطاع المصرفي

المشكلة الأساسية التي تقترض القطاع المصرفي بتحول من دون توسيعه في القروض الاستثمارية ضعف ترسُمليتها المصارف. فالمصارف الخمسة الأولى في عمان لا تزيد ترسُمليتها مجمعة على ٣٩٠ مليون دولار فقط بموجودات اجمالية قيمتها السوقية في نهاية سنة ١٩٩٦ لا تزيد على ٤ مليارات دولار فقط. كما إن نسبة ترسُمليتها المصارف إلى موجوداتها متدنية نسبياً، وهي تتراوح بين ١/٦ فقط و ١/١٠ كحد أقصى (راجع الميزان الخليجي، على الصفحة ٧).

بسبب استمرار عجز الميزانية، وتزايد الدين الخارجي، وعدم القدرة على خفض الاتفاق العام إلى الدرجة اللازمة ومع أن عمان حققت بعض النجاح في زيادة ناتجها المحلي الاجمالي من القطاعات غير النفطية، لكن هذه النسبة إلى الناتج الاجمالي العام، بقيت محدودة لا تتجاوز ٢٢٪ مما يعني أنها مازالت تعتمد على النفط بما لا يقل عن ٧٨٪.

البطالة والاستهلاك

من المشكلات الأساسية التي تعاني منها السلطنة، شأن دول الخليج الباقية، هي التزايد الكبير في عدد السكان، إذ بلغت هذه النسبة ٢٤٪ سنوياً، بالإضافة إلى أن الخدمات الطبية التي استحدثت أيام الطفرة النفطية خفضت معدل الوفيات بين الأطفال وزادت من أعمار البالغين إلى المستويات العالمية في الدول الصناعية. وهذا بدوره انعكس على فرص العمل المتاحة فزادت البطالة بين العمانيين مما جعل الحكومة على الحد من نسبة الوظائف التي يشغلها الوافدون لمصلحة العمانيين. وكان من شأن تزايد عدد السكان أنه رفع الطلب على العقارات في مناطق المدن والمناطق المحيطة بها، الأمر الذي زاد من الاقتراض لشراء العقارات، والمواد الاستهلاكية، والسيارات، وأثاث المنازل، على حساب الاقتراض الاستثماري للمواطنين، بحيث ارتفع مستوى القروض الشخصية من المصارف إلى حد أخاف الحكومة والقطاع المصرفي، لأن بعض المصارف استهلك معظم رأس ماله في قروض استهلاكية. ففي سنة ١٩٩٥ مثلاً، بلغت القروض الشخصية ما نسبته ٨٥٪ من جميع الحسابات، و ٣١٪ من مجمل التسهيلات المصرفية، وهذا ما جعل البنك المركزي على تحديد سقف نسبة ٢٥٪ من تسهيلات القطاع المصرفي للقروض الشخصية، وحده للمصارف مهلة زمنية

المؤشرات الاقتصادية					
١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٥٥٧٤	٥٢٨٨	٤٩٦٧	٤٨٠٤	٤٧٨٨	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الزايدة (ملايين ريال)
٦,٥	٤,٦	٣,٨	٦,١	٨,٥	النمو المئوي في الناتج المحلي الحقيقي
١	١,٣	٠,٧	٠,٩	١,٤	التخفيض الاستهلاكي
٢,٢٥	٢,١٧	٢,٠٩	٢,٠٢	١,٩٥	عدد السكان (ملايين)
٧,٢٨	٦,٠٧	٥,٥٤	٥,٣٧	٥,٥٦	الصادرات (مليارات الريالات)
٤,٥٥	٤,٠٥	٣,٦٩	٤,٠٣	٣,٦٢	الواردات (مليارات الريالات)
٣١٨	٩٧٩	٩٨٥	١١٩٢	٥٩٢	الحساب الجاري (ملايين الريالات)
٨٨٥	٨٥٢	٨٠٩	٧٨٠	٧٤٢	الانتاج النفطي (الاق براميل يومياً)
١,١٠٠	١١٢٨	٩٧٩	٩٠٨	١٩٨٤	الاحتياطي باستثناء الذهب (ملايين الريالات)
٢٨٧٨	٣,٠٩٩	٣,٠٨٥	٣,٦٥٧	٢,٨٨٥	الاجمالي الدين الخارجي (ملايين الريالات)

الخاص بعد التقرير المثير الذي أعده البنك الدولي عن السلطنة في سنة ١٩٩٤ محدداً فيه المخاطر التي تواجه

المصارف العمانية الخمسة الأولى (نهاية ١٩٩٦، بملايين الريالات)

البنك	رأس المال الأولي	الموجودات الاجمالية	نسبة رأس المال إلى الموجودات	نسبة الربح إلى رأس المال
١. بنك عُمان الوطني	٣٥	٤٥٣	٧,٨٣٪	٢٩,٣٥٪
٢. بنك عمان العالمي	٣٥	٣٩٣	٨,٢٨٪	١١,٣١٪
٣. بنك مسقط الأممي العماني	٣٦	٤٠٩	٦,٤٣٪	١٥,٢٨٪
٤. بنك عمان والبحرين والكويت	٣٦	١٤٩	٢٤,٣٤٪	٩٧,٢٢٪
٥. بنك عمان العربي	٣٦	٢٠٤	١٠,٢٤٪	٩٣,٢٢٪

وقد استعملت الحكومة العمانية عمليات الخصخصة لتعزيز القطاع

□ حصلت سلطنة عمان على تصنيف معقول من قبل «مؤسسة مودى» الأميركية للتصنيف، وإن كان بدرجة استثمارية منخفضة، نظراً إلى التغييرات التي استحدثتها الحكومة العمانية لجذب الاستثمارات الأجنبية خصوصاً بالنسبة إلى المنطقة الضريبية، حيث كانت في السابق تفرض على الشركات والرساميل الأجنبية ضرائب أعلى من الشركات المحلية. وقد استحدثت مسقط هذه الاجراءات لتشجيع القطاعين العام والخاص على اجتذاب الاستثمار الاجنبي. ووفق ذلك أخذت الحكومة العمانية، بعد استكمال مشاريع ضخمة للبنية التحتية، تقلص انفاقها لتفويض العجز في الميزانية، بحيث تنتظر التخلص من العجز كاملاً بحلول سنة ٢٠٠٠.

وقد أدت الخصخصة الجديدة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) كان عجز الميزانية يتزايد منذ ١٩٨٦ وبلغ ذروته في ١٩٩٢ ليصل إلى أكثر من ١,٥ مليار دولار، وحتى الآن تقوم الحكومة بملئها هذا العجز من صندوق الدولة للاحتياطي العام مما استهلك معظم هذا الاحتياطي الذي يحالو البنك المركزي الصناعي تعزيزه في الوقت الحاضر.

حاجات الاستثمار الصناعي

مشكلة عُمان الآن أنها مضطرة إلى نقل اعتمادها على النفط الخام إلى الغاز الطبيعي وبناء قاعدة صناعية غير نفطية. وهي مشاريع مكلفة جداً تقدر في متوسطها بين ٢٠ و ٤٠ مليار دولار خلال الخمسة العشرة القادمة، وهي مبالغ تفوق كثيراً الناتج المحلي الاجمالي مما يستدعي استنادة الكلية من اسواق المال العالمية.

وتأمل الحكومة العمانية أن تطور مصادر للتو خارج القطاع النفطي مثل: التعدين، واستخراج الثروات المعدنية المعروضة في أنحاء البلاد.

أول بنك حكومي تملكه أبو ظبي بالشراكة مع دبي

«بنك أبو ظبي الوطني» يتهاى لجني ثمار الخدمات المزدهرة في سوق المال

● كذلك رفعت «كابيتال انتلجنس» التصنيف للمدى الطويل لبنك ابوظبي التجاري من درجة A- إلى درجة A+ تليلاً على تحسن الوضع المالي للتشغيلي للبنك، لكنها ابقى على تصنيفها القصير الأجل لـ B-1 واعتبرت وضعه المستقبلي مستقراً.

ويحتل بنك ابوظبي التجاري، بدعم قوي من حكومة ابوظبي التي تملك غالبية الأسهم فيه، وهو يتلقى أعمالاً رسمية كبيرة بما في ذلك ودائع كبيرة ومستقرة، وبما يذكر أن هذا البنك يركز جهوده على عمليات التجزئة أكثر من أي بنك آخر في ابوظبي.

ذلك أن شبكة فروع الواسعة تعطيه ميزة من حيث جمع الودائع. ويحتل البنك عائدات قوية غير حاملة للثابتة فضلاً عن أنه يقوم على قاعدة تشغيلية أقل كلفة من غيره بين البنوك الكبرى في دولة الإمارات.

وتبلغ موجوداته الإجمالية أكثر من ٤ مليارات دولار أميركي، ويملك يحتل المرتبة الخامسة بين أكبر البنوك في الدولة ويعد لاعباً مهماً في القطاع المصرفي في ابوظبي.

المحلي وطوال السنوات الست الماضية ركز البنك جهوده على وضع أساس للتو المستقبلي بتعزيز خدمات الزبائن وتحسين نوعية الموجودات، وتطوير القابليات الآتية.

وقد طور البنك خبرة مرموقة في مجال العمل المصرفي الاستثماري، فبات في مركز جيد للإفادة من الإزدهار المتوقع في خدمات أسواق المال في المنطقة.

وهو واحد من بنوك قليلة في ابوظبي، وبالتالي البنك الوحيد بين المؤسسات الكبرى، من حيث الكشف عن موارده المالية حسب المعايير العالمية. فموجوداته من نوعية جيدة، وسيولته أيضاً جيدة، غير أنه قد لا تكون له مزايا تنافسية نظراً إلى صغر حجم قاعدته الترسُملية نسبياً. لكن ربحيته تتوافق مع المعدل العام للصناعة المصرفية، وقد يكون بحاجة إلى تخفيض تكاليف التشغيلية. أما التصنيف الذي حدده له «وكالة كابيتال انتلجنس» بدرجة A-1 للمدى القصير و A- للمدى الطويل، فإنه يدل أساساً على قوة مالكي البنك وعلى وضعه المالي السليم المدعوم بإدارة ذات كفاءة ومستويات جيدة لكشف الحسابات.

□ أعلنت «وكالة كابيتال انتلجنس» للتصنيف المصرفي، تصنيفاً أولياً «لبنك ابوظبي الوطني»، الذي يتخذ من مدينة ابوظبي مقراً. وهذا البنك كان يملك فيه حصة ٤٠٪ بنك «الاعتدال» والتجارة الدولي، المذهب قبل سنة ١٩٩٦، فظل طوال السنوات الخمس التالية يعمل من دون مجلس للإدارة لكن بعد إتمام خطة التوسيع مع دانيال «بنك الاعتدال» في الربح الثاني من سنة ١٩٩٦ جرى حل المسائل المالية بالنسبة إلى المساهمة في البنك حلاً ناجحاً مما مهد الطريق أمام تعيين مجلس جديد للإدارة.

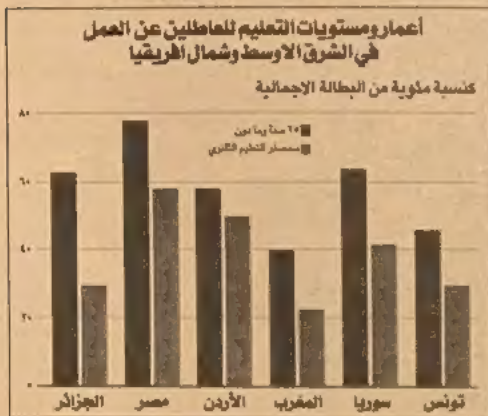
والآن بات بنك ابوظبي الوطني، في مركز فريد من حيث كونه البنك الوحيد في دولة الإمارات الذي تملكه بالشراكة، حكومة ابوظبي بنسبة ٥٠٪ وحكومة دبي بنسبة ١٠٪. وأما التوسيع مع دانيال «بنك الاعتدال» في الربح الثاني من سنة ١٩٩٦، هذا البنك من البنوك المتوسطة الحجم في دولة الإمارات، إذ بلغ اجمالي موجوداته في نهاية سنة ١٩٩٦ ما قيمته ١,٥ مليار دولار.

ويطلق البنك دعماً قوياً من حكومة ابوظبي بصفتها أكبر المساهمين، وتحظى ادارته الكفوة باعتبار ملحوظ في السوق

الإقتصاد الاسرائيلي يعادل إقتصادات مصر وسوريا ولبنان والأردن مجتمعة

أسباب تخلف العالم العربي عن اللحاق بحركة النمو الإقتصادي العالمي!

● المشكلة الثالثة، هي حجم عدد طلاب الوظائف من محصلي التعليم الثانوي، الذين لا يجدون فرصاً للعمل، لأن القطاع العام المهيمن متخلف وغير قادر على الاستيعاب، ولأن القطاع الخاص الناشئ، لا يجد في هؤلاء المؤملات اللازمة والواقعية لتوظيفهم. ويستدل من دراسات البنك الدولي حول هذا الموضوع أن أعلى نسبة من البطالة بين المتعلمين، هي في مصر، ثم في الأردن ثم في سوريا، كما يتضح من الرسم البياني في ملحق آخر.



الانفتاح الناقص

لقد حاولت جميع الدول العربية مشرفاً ومغبراً أن تمارس سياسات انفتاحية على درجات متفاوتة، لكن جميع هذه المحاولات الانفتاحية ظلت ناقصة، وما تم منها ظل عرضة للجمود البيروقراطي والفائز، حيث تمتنع القوانين المعمول بها صرف العمال والموظفين من وظائفهم حتى يشيرون عدم الكفاءة، أو كإجراء لتجديد القوى العاملة وتطعيمها بكفاءات جديدة، أو لحصر النفقات وترشيحها.

وقد نالت تجربة «واشنطن بوست» مؤخرًا عن مدير أميركي لشركة أجنبية عاملة في مصر قوله، أنه يشعر بالأساء والإحباط لأنه على حد قوله، لا بد من تغيير قوانين العمل والأجهزة البيروقراطية والنظام القضائي. وعزت الجعرة الاقتصادية القائمة في العالم العربي إلى وقوع الدول العربية لعشرات المئتين تحت مظلة قامت على السياسات الثورية والتنظيم المركزي على الأثران السوفياتي السابق والمواجهة العسكرية الطويلة مع إسرائيل، الأمر الذي حرم معظم العالم العربي من فرص التطور والتنمية وبناء إقتصاد على أساس السوق الحرة.

ومن أبرز مظاهر النقص في الانفتاح نوع الديمقراطية السياسية المرافقة إذ بقيت التجارب البرلمانية العربية كلها في إطار الشكلي، فهناك دول عربية مثل الكويت أعادت البرلمان والحياة الديمقراطية بعد الغزو العراقي، لكن هذه الخطوة كانت ناقصة من حيث عدم إعطاء النساء الحق في التصويت والترشيح، وبقيت الأحزاب السياسية محظورة وغير مسموح بتشكيلها، وبقي الأمير بوصفها السلطة النهائية في البلاد.

وحتى البلدان التي تقوم فيها انتخابات تشريعية، مثل مصر واليمن والجزائر وتونس والمغرب ولبنان وسوريا والأردن، بقيت الانتخابات في تلك الدول شكلية ومحكومة بنتائجها وتوجهاتها. والدليل على ذلك أنه على الرغم من تلك التجارب الانتخابية الممتدة لم يحدث في أي بلد عربي حتى الآن، باستثناء لبنان سابقاً، أي تداول سلمي للسلطة، فبقيت القوى الحاكمة في مراكزها مشبهة بالسلطة.

ولهذا جاءت التجربة الإيرانية الأخيرة بانتقال رئاسة الجمهورية من رئيس إلى آخر كنتيجة للانتخاب والعمل بأحكام الدستور، تجربة ملقحة في المنطقة، بل تجربة فاضحة للحدود العربية المجاورة التي تناصب إيران العداء أو تصانفها سواء بسواء.

وقد بدد هذا الوضع أمال الفئتين بأن إيجاد درجة من الانفتاح سوف تسهم في فتح الباب أمام رياح التغيير بانتاج التعددية السياسية والديمقراطية وسوف تؤدي حكماً إلى سيطرة القوى الاستثمارية في مطالع تلك الخطوات الإنفتاحية المتفاوتة بين الدول العربية بقيت الثقافة السياسية السائدة محكومة بأجهزة الأمن والقسم، وبالرقابة الشديدة على الصحف والمطبوعات والأفكار، وبجاهل الحريات المدنية الأساسية، ووفق ذلك الفساد العام المستشري على درجات متفاوتة في أجهزة السلطة وقياداتها.

● ● ●

في تشخيص أساس المشكلة، فإن المؤرخين المعاصرين يعزون النزعة التسلطية والقمعية السائدة في العالم العربي، إلى كونها مورثة من الحكم العشائلي الطويل، ومنهم من يعزوها إلى سيطرة القوى الاستثمارية في مطالع قرن العشرين، ومنهم من ينهي باللائمة على الصراع الدائم والقائم مع إسرائيل، وأن كان هؤلاء يرون في هذا التشخيص ثرية يتخذها الحكام العرب لسماعية وتحويل الإصلاحات السياسية.

والآن هناك من يقول، أن نشوء الحركات الإسلامية المتطرفة، هو عامل مستبعد أو ذريعة جديدة تتخذها الدوائر الحاكمة لتسكين سلطتها على أساس أن تلك الحركات هي الخطر الداهم على التطور الإقتصادي والديمقراطي. لكن التجربة الإيرانية الأخيرة تلقي شكوكاً مقنعة على مثل هذه النزعة.

النمو الإقتصادي، على الرغم من وجود ثروات كبيرة وطاقات واسعة وجاه في آخر دراسة للبنك الدولي، أن هذه المنطقة (باستثناء دولة إسرائيل)، شهدت بين ١٩٨١ و١٩٩٠ مبعداً في المدخلات الشخصية للأفراد يكثر من ٢٪ سنوياً، وهي أكرر نسبة هبوطية أي من المناطق اللازمة في العالم، فيما بلغت معدلات البطالة أعلى نسبة في العالم. وبالمناسبة، يستند من تلك الدراسة أن الإقتصاد الاسرائيلي الذي يقوم على سكان يبلغ تعدادهم ٥.٥ مليون نسمة، بينهم ٧٥٪ من الفلسطينيين، يات يعادل في حجمة إقتصادات أربع من الدول العربية المجاورة مجتمعة هي مصر وسوريا ولبنان والأردن، حيث مجموع السكان في الدول الأربع المذكورة يقدر بحوالي ٩٠ مليون نسمة.

فمصر مثلاً، حيث يقدر دخل الفرد الآن ١٠٠٠ دولار في السنة، بحاجة إلى خلق ٦ ملايين فرصة عمل خلال السنوات العشر المقبلة لكي يفي على مستواها الراهن اليوم. لكن معظم الدول العربية، بما فيها دول الخليج الغنية بالنفط أثبتت عجزاً ملحوظاً حتى الآن في خلق فرص عمل جديدة، مما يفرض على حد بعيد موجة التفرغ والسائتة الآن بين شبان الجيل الجديد. وحتى في الدول الخليجية حيث الدخل الفردي مرتفع نسبياً عن الدول العربية البالية، بدأت البطالة تشكل عبئاً اجتماعياً وسياسياً ملحوظاً، خصوصاً في السنوات الأخيرة، في الثمانينات والتسعينات، حيث عطلت العائدات النفطية، وتراقب هذا الهبوط مع تزايد سريع في عدد السكان بفعل الهجرة السائبة.

النفط والليكتاتورية

في البحث عن الأسباب التي أدت إلى هذا التخلف العربي في المجال الإقتصادي، يطل عاملان رئيسيان يشكلان فاسماً مشتركاً بين الدول العربية على اختلاف توجهاتها.

● العامل الأول، الطفرة النفطية التي نشأت في السبعينات واستمرت إلى مطلع الثمانينات، حيث تنفقت على المنطقة بفعل ارتفاع أسعار النفط والطلب العالمي عليه، مئات المليارات من الدولارات، لم تستخدم كما يجب في أغراض التنمية الحقيقية. ولم يقتصر هذا الطبع على الدول المنتجة للنفط في الخليج، بل تعداه إلى جميع الدول العربية المجاورة، حيث نشأت ظاهرة وصفتها مسؤولون أردني سابقين في تحليل أوضاع بلاده آنذاك بالقول:

«تمن دولة نفطية بلا نفط، ولهذا يولج الآن النفطون أصحاب النفط والنفطيون بلا نفط على حد سواء في مشكلة لأتاه، خصوصاً أن الفريقتين، يقوم لقتصادهما على إقطاع العام والسيطرة الحكومية».

● العامل الثاني، استمرار النمط الفئكتاتورية المظلمة والسيطرة الحكومية على المرافق الاقتصادية، بحيث أن ذلك، مثلاً، حال حتى الآن من دون قبول المملكة العربية السعودية في «منطقة التجارة العالمية» على الرغم من جولات المفاوضات التي جرى آخرها في أيار/ مايو الماضي، (راجع الميزان الخليجية، صفحة ٦).

ومن هذا الواقع نشأت ثلاث مشكلات خاصة بالعالم العربي من دون غيره من المناطق:

● المشكلة الأولى، هي عدم قدرة أو رغبة الأنظمة الحاكمة أو المسيطرة في الانفتاح والتخلص من أعاء القطاع العام لأسباب سياسية في الدرجة الأولى. ذلك أن الانفتاح المطلوب كموافقة للتطور العالمي من شأنه أن يضعف القوة السياسية للفتات الحاكمة، وهو أصل ممانعتها وتشبثها بالأنظمة المظلمة السائدة.

● المشكلة الثانية، هي أن الوضع الراهن يحول من دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المنطقة، شأن المناطق الباقية. ويستدل من دراسات الأمم المتحدة ومنظماتها، خصوصاً منظمة أونكتاد، أن الاستثمارات الأجنبية التي تشقت على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سنة ١٩٩٥، كانت أقل بكثير من مناطق العالم الباقية، كما يظهر من الإحصائية التالية لسنة ١٩٩٥:

المنطقة	حجم الاستثمار الأجنبي الوارد بمليارات الدولارات
جنوب وجنوب شرق آسيا	٦٥
أميركا اللاتينية	٢٧
أوروبا الوسطى والشرقية	١٢
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤

ويستدل من تقارير «البنك الدولي»، أن الدول العربية التي مارست قدراً من الانفتاح، مثل الأردن وتونس والمغرب، قد شهدت نمواً أسرع من غيرها في المدخلات والصادرات وفرص العمل على الرغم من ضلّة مواردها الطبيعية. وفي المقابل نجد المؤسسات الدولية لتلاحظ أن سوريا، على الرغم من إصدار قوانين وتشريعات ضريبية للاستثمار الأجنبي قد توفقت عن اتخاذ خطوات مكملة مثل إعانة فتح بورصة لمشمق المغلقة منذ سنة ١٩٦٣ أو السماح بنشوء قطاع مصرفي خاص. (راجع الميزان المستشري، على الصفحة ٥)

□ يبدو العالم العربي اليوم بعيداً على خريطة النمو الإقتصادي العالمي، فطالته أكثر من فرصة لإعادة بناء وهيكله أوضاعه الإقتصادية والسياسية والثقافية على نحو مؤات، ليس فقط لمواكبة التقدم والنمو في أنحاء العالم الباقية، وإنما أيضاً من أجل استيعاب الأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل الذين لا يجدون فرصاً مناسبة أو متاحة.

وفي نظرة تاريخية إلى التطور الإقتصادي والثقافي في بعض الدول العربية المتقدمة نسبياً مثل مصر، نجد أن الطاقة الكامنة في القوة البشرية العربية، يمكن أن تتحقق كمزاجات نوعية ملموسة إذا اتبعت لها المناخات المناسبة، وما يذكر في هذا السياق تجربة محمد علي باشا في مصر، حيث انطلقت النهضة المتعددة الأبعاد الصناعية والزراعية والثقافية والعسكرية، في مطلع القرن التاسع عشر وفي الوقت ذاته الذي بدأت فيه دولة أسبوية أخرى مثل اليابان تتجهد ببيتها الاجتماعية والإقتصادية لتخرج من عصر الإقطاع الزراعي إلى عصر الصناعة الحديثة. والواقع أن تجربة محمد علي في مصر، كانت سابقة وسبالة للتجربة اليابانية، وأكثر نجاحاً في انطلاقتها بسبب القرب الجغرافي لمصر من أوروبا الغربية.

وفي أي دراسة مقارنة، للمصلين الجيوبوليتيكيين حول أسباب استمرارية التجربة اليابانية وتطورها، وتوقف التجربة المصرية وإنهيارها في القرن التاسع عشر، يتبين خط متفق عليه لملامح أسباب هذا التفاوت، بمعنى أن القرب الجغرافي لمصر من أوروبا أتاح لها أن تلتحق نهضتها، وهو الذي في الوقت ذاته أدى إلى توفيقها وإنهيارها، بشرب الأوروبيين لها عندما تجاوز محمد علي حدود مصر في طموحاته الجيوبوليتيكية، بينما في المقابل كان بعد اليابان عن أوروبا عاملاً في عدم شعور الأوروبيين بالخطر الياباني المباشر أو المنافسة، كما هو حاصل الآن، خصوصاً أن التسامح على يد الآباء اليسوعيين للدخول إلى اليابان، ومحاولة تحويلها إلى المسيحية على يد الآباء اليسوعيين في القرنين السادس والسابع عشر، بات بالفضل.

تجربة محمد علي

لقد قامت تجربة محمد علي في إحداث النهضة المتعددة الأطراف في مصر على تأسيس نظام متقدم للتعليم، بالتعاون مع فرنسا، التي ظلت فيما بعد معنية بمصر منذ احتلال نابليون بونابرت لها، واهتمام العلماء الفرنسيين بآثارها وموقعها وقدراتها الكامنة، وذلك على يد رفاعة رفيع الطموح، الذي عاد إلى مصر بعد إنهاء دراسته في فرنسا، ليؤسس فيها نظاماً متقدماً للتعليم العام وكانت فكرة الطموح، المؤسسة لهذا النظام، أنه من غير المعدي استيراد الفنيين والمتخصصين من الخارج للعمل في البلاد بل من الأجدى نقل العلم والتكنولوجيا الحديثة وتدريب أهل البلاد على استيعابها وتطويرها. وهي فكرة مطابقة للفكرة اليابانية. فقامست في مصر المدارس والكليات والمعاهد والجامعات والمستشفيات، والمطقت في ذلك أنها جميعها تصحورت حول بناء جيش قوي يعتمد في تجميعه وتدريبه على الصناعة المحلية والقدرات الذاتية.

ومن هذا المنطلق، نشأت للمصانع، خصوصاً المصانع الحربية، والمشاريع الزراعية لنظية الإحتياجات العسكرية، ومن ذلك نشأت أول طبقة عاملة بكل معنى الكلمة في العالم العربي، وأمدت أثرها لفترة قصيرة إلى سوريا ولبنان بفعل التوسم العسكري المصري في تلك المنطقة.

والمطقت أيضاً في هذه التجربة، أنها أوجدت فرص عمل واسعة ومتقدمة للشباب المصريين القاميين من الأرياف، مما أدى إلى ازدهار المدن التجارية. وقد يكون من قبيل المصادفة أن بتخطيط مقصود أن توجيه الأوروبيين ضرورة قاسمة للجيش المصري قد أدى في طبيعة الحال إلى انكسار سلبية على القطاعات الاقتصادية الباقية التي قامت عليها التجربة. ومنذ ذلك الحين أخذت مصر تسير القهقري وعاشت طويلاً على بقايا مؤسسات محمد علي.

التجربة الناصرية

بعد مضي أكثر من ٢٠ سنة قامت في مصر تجربة جديدة مماثلة متمحورة أيضاً حول القوات المسلحة على يد جمال عبد الناصر.

ولئن كانت هناك أوجه شبه كثيرة في الأثار العام بين تجربة محمد علي والتجربة الناصرية، إلا أن تجربة عبد الناصر، تركزت حول القطاع العام، خصوصاً بعد حركة التأميم في أواسط الخمسينات، مما جعل الدولة فرصة العمل الوحيدة المتاحة للجميع، وهذا أدى بدوره إلى الظاهرة السائدة في العالم العربي الآن، من حيث حدوث تخمة فائضة كثيراً عن الحاجة ومعلقة للإنتاج. ذلك أن الدولة الناصرية شجعت وطاقات لجميع خرجي الجامعات والمعاهد، وهي في غالبيتها وطاقات مفتعلة زاد من إقبالها للقطاعات الإنتاجية كبن مستوى التعليم والمتخرجين دون المستوى اللازم، فكانت هناك أعداد كبيرة من الموظفين الجدد لمل في مجالات خارج اختصاصاتها بدون أي تأهيل إضافي.

ولما كان القطاع العام متخماً وفرصة محدودة، نشهد الآن بطالة واسعة النطاق في العالم العربي كله تتراوح حسب تقديرات المؤسسات الدولية ومنها البنك الدولي بين ١٦٪ و ٤٠٪ بين بلد وآخر، بالإضافة إلى البطالة الموسمية، خصوصاً في القطاع الزراعي.

السكان والنمو

يستند من الدراسات الأخيرة للبنك الدولي، أن العالم العربي كله مشرفاً ومغروباً، من المملكة المغربية في الشمال الأفريقي إلى الجمهورية اليمنية في أقصى الجنوبية العربية، يعاني من مشكلة مزعومة تتمثل في أن هذه المنطقة الواسعة كلها، تشهد أعلى نسبة من تزايد السكان في العالم، وأبداً نسبة في

